



سلاسل مختارة لمنشورات الأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

World Investment Report
www.unctad.org/wir

World Investment Prospects Survey
www.unctad.org/diae

Global Investment Trends Monitor
www.unctad.org/iia

Investment Policy Monitor
www.unctad.org/iia

Issues in International Investment Agreements
www.unctad.org/iia

International Investment Policies for Development
www.unctad.org/iia

Investment Advisory Series A and B
www.unctad.org/diae

Investment Policy Reviews
www.unctad.org/ipr

Current Series on FDI and Development
www.unctad.org/diae

Transnational Corporations Journal
www.unctad.org/tnc

كيفية الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات عن
الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر
الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland
Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
web: www.unctad.org/diae

يمكن شراء المنشورات المعدة للبيع من موزعي
منشورات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم.
ويمكن الحصول عليها أيضاً عن طريق الاتصال بـ:

United Nations Publications Customer
Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com
<https://unp.un.org/>

الأعداد السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

WIR 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development

WIR 2010: Investing in a Low-carbon Economy

WIR 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development

WIR 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge

WIR 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development

WIR 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development

WIR 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D

WIR 2004: The Shift Towards Services

WIR 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives

WIR 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness

WIR 2001: Promoting Linkages

WIR 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development

WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development

WIR 1998: Trends and Determinants

WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy

WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements

WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness

WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace

WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production

WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth

WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment

الاستثمار الدولية أو مراجعتها. وقد يستخدم أيضاً مرجعاً لواقعي السياسات في مجالات متفاوتة مثل التجارة والمنافسة والسياسة الصناعية والسياسة البيئية أو أي ميدان آخر يؤدي فيه الاستثمار دوراً مهماً. ويمكن لإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة أن يستخدم أيضاً أساساً لبناء القدرات في مجال سياسة الاستثمار. وقد يأتي أيضاً للعمل كنقطة تجميع لتعاون الدول بشأن قضايا الاستثمار.

ولتعزيز مثل هذا التعاون، سيستمر الأونكتاد في دور منتدى التشاور والنقاش مع كل أصحاب المصلحة في مجال الاستثمار، ومع مجتمع التنمية الدولي، من واضعي السياسات والمستثمرين وجمعيات الأعمال والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وجماعات المصالح.

ولهذا الغرض تم إنشاء منبر تفاعلي ومفتوح المصدر يدعو الجهات المعنية بالاستثمار والتنمية إلى تبادل الآراء والمقترحات والتجارب المتعلقة بإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة من أجل التنمية الشاملة والتشاركية لسياسات الاستثمار المستقبلية.



سوباتشاي بانيتشياكدي
الأمين العام للأونكتاد

جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٢

الأمثلة	الآليات
<ul style="list-style-type: none"> • قطع التزامات قبل بدء الاستثمار تغطي أنشطة اقتصادية أقل 	<p>وضع معاملة خاصة وتفضيلية للطرف الأقل نمواً - ذات أثر في الأحكام الحالية والجديدة - من أجل ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معايرة مستوى الالتزامات بمستوى التنمية في البلد
<ul style="list-style-type: none"> • تحفظات أو وضع استثناءات خاصة بمحالات أو قضايا أو تدابير حساسة ذات صلة بالتنمية 	<p>استثناءات مركزة على التنمية من الالتزامات/ الواجبات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التزامات المعاملة العادلة والمنصفة، والمعاملة الوطنية غير الملزمة قانوناً 	<p>الالتزام ببذل أفضل الجهود</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توافق الواجبات، بما فيها مرحلة ما قبل التأسيس، والمعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومتطلبات الأداء، ونقل الأموال، والشفافية 	<p>جداول زمنية غير متناظرة للتنفيذ</p>

المصادر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢. وتورد خيارات مفصلة أيضاً في النسخة الإلكترونية من إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على العنوان التالي: www.unctad.org/DIAE/IPFSD.

إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة والمضي قدماً

يأتي إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد في وقت تنتقل فيه صناعة السياسات من عهد التحرير إلى عهد التنظيم، عهد يبحث فيه مجتمع التنمية عن نموذج إنمائي جديد، ويعتبر فيه الاستثمار الأجنبي جزءاً جوهرياً، وتراجع فيه معظم البلدان أطرها التنظيمية لمثل ذلك الاستثمار وتكيفها، وتكثف فيه التجمعات الإقليمية تعاونها بشأن الاستثمار، ويسعى فيه واضعو السياسات والخبراء إلى إيجاد سبل ووسائل لدمج التنمية المستدامة والنمو الشامل في لوائح الاستثمار والمفاوضات الدولية.

قد يُتخذ من إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة نقطة مرجعية رئيسية لوضعي السياسات في صياغة سياسات الاستثمار الوطنية وفي التفاوض بشأن اتفاقات

الأمثلة	الآليات
<ul style="list-style-type: none"> • استثناء عام للتدابير التنظيمية المحلية التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة المشروعة. • حذف المادة المظلة الخاصة للمعاملة العادلة والمنصفة. 	المحذوفات
<ul style="list-style-type: none"> • شرط التزام المستثمرين بقوانين الدولة المضيفة في مرحلتي الدخول في استثمار وتشغيله. • تشجيع المستثمرين على الالتزام بالمبادئ العالمية أو مراعاة معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات القابلة للتطبيق. 	التزامات المستثمرين ومسؤولياتهم
<ul style="list-style-type: none"> • الإطار المؤسسي الذي تتعاون ضمنه الدول الأطراف على استعراض عمل اتفاق الاستثمار الدولي أو إصدار تفسيرات لمواد اتفاق الاستثمار الدولي. 	الإطار المؤسسي لآثر التنمية المستدامة
<ul style="list-style-type: none"> • الدعوة إلى التعاون بين الأطراف لتعزيز مراعاة معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات القابلة للتطبيق. 	
<ul style="list-style-type: none"> • التشجيع على تقديم حوافز للاستثمار الخارجي الملائم للتنمية المستدامة؛ وقد يكون التزام المستثمر بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات القابلة للتطبيق شرطاً إضافياً. 	إجراءات الدولة الأصلية لتعزيز الاستثمار المسؤول
<ul style="list-style-type: none"> • أحكام خاصة بالمساعدة التقنية لتسهيل تنفيذ اتفاق الاستثمار الدولي والاستفادة أقصى ما يمكن من أثرها في التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر بناء القدرات الخاصة بتعزيز الاستثمار وتيسيره. 	

إضافة أحكام جديدة أو فقرات جديدة وأقوى داخل أحكام تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل ما يلي:

- موازنة حقوق المستثمرين ومسؤولياتهم
- تعزيز الاستثمار المسؤول
- تعزيز دعم الدولة الأصلية

الجدول ١١ - الخيارات السياسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية

الأمثلة	الآليات	تكييف الأحكام القائمة/العامة
<ul style="list-style-type: none"> • ديباجة: النص على أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي يدعم التنمية المستدامة هو واحد من الأهداف الرئيسية في المعاهدة. 	اللغة التحذيرية	<p>لجعلها أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة من خلال مواد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تضمن وجود حيز سياسي • تحدد من مسؤولية الدولة
<ul style="list-style-type: none"> • نزع الملكية: تحديد أن التدابير غير التمييزية وسليمة القصد والرامية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة لا تشكل نزعاً غير مباشر للملكية. • المعاملة العادلة والمنصفة: بما في ذلك قائمة شاملة للالتزامات الدولية. 	التوضيحات	
<ul style="list-style-type: none"> • النطاق والتعريف: مطالبة الاستثمارات المغطاة باستيفاء خصائص محددة، مثل ترك أثر إيجابي في البلد المضيف. 	المؤهلات/الحدود	
<ul style="list-style-type: none"> • تحفظات خاصة بالبلد بخصوص المعاملة الوطنية، أو الدولة الأولى بالرعاية أو التزامات ما قبل التأسيس، وتدابير سياسة الاستثناء (مثل الدعم) والمجالات السياسية (مثل السياسات الخاصة بالأقليات والمجتمعات الأصلية) أو القطاعات (مثل الخدمات الاجتماعية). 	التحفظات/الاستثناءات	
<ul style="list-style-type: none"> • النطاق والتعريف: استبعاد استثمارات الحوافظ، أو الاستثمارات قصيرة الأجل أو المضاربة من تغطية المعاهدة. 	الاستبعاد من التغطية/الاستثناءات	

والتحفظات العامة أو الخاصة بالأمن القومي. وينبغي للتوازن الصحيح بين حماية الاستثمار الأجنبي والحفاظ على حيز سياسي للتنظيم المحلي أن ينبع من الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد؛

- حماية البلدان المضيئة من المسؤوليات غير المربرة ومن التكاليف الإجرائية الباهظة. أصبحت قوة اتفاقات الاستثمار الدولية في ضمان حماية المستثمرين الأجنب أمراً واضحاً بشكل متزايد من خلال عدد قضايا النزاعات بين المستثمر والدولة التي رُفعت في العقد الماضي، والتي وجه أغلبها إلى البلدان النامية. وتقتضي حماية البلدان من المسؤوليات غير المربرة والتكاليف الإجرائية الباهظة من خلال صياغة المعاهدات النظر إلى خيارات في أحكام النزاعات بين المستثمر والدولة وفي نطاق المواد الموضوعية وتطبيقها.

وتعد مجالات التطور هذه أيضاً ذات صلة " باتفاقات الاستثمار الدولية السابقة للتأسيس"، أي الاتفاقات التي - بالإضافة إلى حماية المستثمرين القائمين - تحتوي على قواعد ملزمة تتعلق بإنشاء استثمارات جديدة. وبينما يميل عدد متزايد من البلدان إلى نَحج الاتفاقات السابقة للاستثمار، من الحاسم ضمان تطابق أي فتح للأسواق من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية مع الاستراتيجيات الإنمائية التي تضعها البلدان المضيئة. وتشمل الأحكام ذات الصلة التحرير الانتقائي وتضمين استثناءات وتحفظات وُضعت لحماية البلد من الالتزام المفرط وضمن المرونة في التزامات المعاهدة ذات الصلة.

ويتضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية ثلاث آليات (الجدول ١١):

- تكييف الأحكام الحالية لجعلها أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة من خلال مواد تضمن حيزاً سياسياً وتحد من مسؤولية الدولة؛
- إضافة أحكام جديدة أو فقرات جديدة أقوى داخل الأحكام لأغراض تحقيق التنمية المستدامة لموازنة حقوق المستثمرين ومسؤولياتهم، وتعزيز الاستثمار المسؤول وتعزيز دعم الدولة الأصلية؛
- وضع معايير خاصة وتفضيلية للطرف الأقل نمواً - ذات تأثير على الأحكام القائمة والجديدة - لمعايرة مستوى الالتزامات بالنسبة لمستوى التنمية في البلد.

• فتح حوار دولي بشأن قضايا سياسات الاستثمار الرئيسية والناشئة، يمكن بدوره أن يساعد في مواجهة بعض التحديات النظامية الناشئة من الطبيعة متعددة الطبقات والوجوه لاتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك الثغرات والتداخلات والتناقضات الموجودة بين هذه الاتفاقات، وآلياتها المتعددة المعنية بتسوية المنازعات، وتوسيعها التدريجي وغير المنتظم.

إن مواجهة تحديات التنمية المستدامة من خلال الصياغة التفصيلية لأحكام في اتفاقات الاستثمار تتعلق أساساً بأربعة مجالات للتطور في ممارسة وضع المعاهدات.

• دمج التزامات ملموسة لتعزيز الاستثمار وتيسيره من أجل التنمية المستدامة. ومن الخيارات القائمة لتحسين الجانب المتعلق بتعزيز الاستثمار في المعاهدات إحداث آليات تيسير ملموسة (تبادل المعلومات، وإنشاء مندييات لتنشيط الاستثمار)، ووضع خطط خارجية لتعزيز الاستثمار (التأمين والضمانات) وتقديم المساعدة التقنية واتخاذ مبادرات لبناء القدرات الهدف منها التنمية المستدامة المدعومة بترتيبات مؤسسية مناسبة للتعاون طويل الأجل؛

• موازنة التزامات الدول مع واجبات المستثمرين وتعزيز الاستثمار المسؤول. مثلاً يمكن أن تشمل اتفاقات الاستثمار الدولية شرطاً للمستثمرين بالالتزام بالقوانين الوطنية المتعلقة بالاستثمار والخاصة بالدولة المضيفة عند بدء استثمار وتشغيله، وحتى في مرحلة ما بعد التشغيل، بشرط أن تتماشى هذه القوانين مع الالتزامات الدولية التي قطعتها الدولة المضيفة على نفسها. ومن شأن هذا الالتزام الذي يتعهد به المستثمر أن يكون أساساً لحكم آخر في اتفاق الاستثمار الدولي ينص على العواقب الناجمة عن عدم التزام المستثمر بالقوانين المحلية، مثل حق الدول المضيفة في تقديم مطالبة مضادة في إطار إجراءات تسوية المنازعات. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن تشير اتفاقات الاستثمار الدولية إلى معايير عامة معترف بها دولياً (مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان) ودعم نشر معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات - التي ما فتئت تشكل سمة أكثر أهمية في مجال سياسات الاستثمار؛

• ضمان توازن مناسب بين التزامات الحماية والحيز التنظيمي للتنمية. يمكن للبلدان أن تضمن وجود حيز سياساتي بالصياغة الدقيقة لهيكل اتفاقات الاستثمار الدولية وبتوضيح نطاق ومعنى الأحكام الغامضة للغاية في المعاهدة، مثل معيار المعاملة العادلة والمنصفة ونزع الملكية، بالإضافة إلى استخدام آليات مرنة محددة مثل الاستثناءات

توجيه إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية: خيارات التصميم

يحدد التوجيه الخاص بسياسات الاستثمار الدولي، المنصوص عليها في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، المبادئ الأساسية إلى خيارات لوضعي السياسات، مع تحليل للآثار المترتبة في التنمية المستدامة. وبينما يعالج واضعو سياسات الاستثمار الوطني هذه التحديات من خلال القواعد واللوائح والمؤسسات والمبادرات، يجري ذلك على المستوى السياسي الدولي من خلال شبكة معقدة من اتفاقات الاستثمار الدولية (منها أساساً معاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقات التجارة الحرة المشتملة على أحكام خاصة بالاستثمار، واتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التكامل الإقليمي). وتعد الطبيعة المعقدة لهذه الشبكة، التي تؤدي إلى وجود ثغرات وتناقضات في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، في حد ذاتها من التحديات التي يجب مواجهتها. أما التحديات الأخرى فتشمل الحاجة إلى تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وموازنة حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم، بما يضمن وجود حيز سياسي كاف لسياسات التنمية المستدامة ووضع أحكام خاصة بتعزيز الاستثمار تكون أكثر وضوحاً وتطابقاً مع أهداف التنمية المستدامة.

ويجب مواجهة تحديات سياسات الاستثمار الدولي على ثلاثة مستويات:

- يجب على واضعي السياسات، عند صياغة نهجهم الاستراتيجي نحو اتفاقات الاستثمار الدولي، أن يدرجوا وضع سياسات الاستثمار الدولي ضمن الاستراتيجيات الإنمائية لبلداتهم. ويشمل ذلك إدارة التفاعل بين اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات الوطنية (مثل ضمان دعم اتفاقات الاستثمار الدولية للسياسات الصناعية) وإدارة التفاعل بين اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات أو الاتفاقات الدولية الأخرى (مثل ضمان عدم تعارض اتفاقات الاستثمار الدولية مع أي اتفاقات بيئية دولية أو التزامات متعلقة بحقوق الإنسان). والهدف الشامل هو ضمان وجود تنسيق بين اتفاقات الاستثمار الدولية واحتياجات التنمية المستدامة؛
- في الصياغة المفصلة للأحكام في اتفاقات الاستثمار بين البلدان، يتعين على واضعي السياسات مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة، لإزالة المخاوف المتعلقة بالحيز السياسي (مثلاً من خلال التحفظات والاستثناءات) وتوازن حقوق وواجبات الدول والمستثمرين (مثلاً من خلال تشجيع الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات)، وتعزيز الفعال للاستثمار (مثلاً من خلال إجراءات البلد الأصلي)؛

المجال	المؤشرات	التفاصيل والأمثلة
	٥- إجمالي العائدات المالية	• إجمالي الدخل المالي من النشاط الاقتصادي الناتج عن الاستثمار من خلال كافة أشكال الضرائب
خلق الوظائف	٦- التوظيف (العدد)	• إجمالي عدد الوظائف المولدة بالاستثمار المباشر وغير المباشر (نظرة سلسلة القيمة) المعتمد على الغير وذاتي التوظيف
	٧- الأجور	• إجمالي دخل الأسرة المولد سواء المباشر والمستحث
	٨- تصنيفات نموذجية لمستويات مهارات العمال	• عدد الوظائف المولدة، حسب نوع الوظائف التي صنفتها منظمة العمل الدولية، كعامل لتحديد نوعية الوظائف ومستويات التكنولوجيا (بما في ذلك نشر التكنولوجيا)
التنمية المستدامة	٩- مؤشرات أثر العمل الاجتماعي	• توظيف المرأة (ومقارنة الأجور) وتوظيف الفئات المهمشة
		• تنمية المهارات وتوفير التدريب
		• آثار الصحة والسلامة والإصابات المهنية
	١٠- مؤشرات الأثر الاجتماعي	• عدد العائلات التي انتشلت من الفقر، والأجور فوق مستوى الكفاف
		• توسيع نطاق السلع والخدمات المقدمة، والوصول إلى السلع والخدمات الأساسية والقدرة على الحصول عليها
	١١- مؤشرات الأثر البيئي	• انبعاثات غازات الدفيئة، وتعبؤضات الكربون وأرصده، وعائدات أرصدة الكربون
		• كفاءة/استهلاك الطاقة والماء والمواد الخطرة
		• تنمية المشاريع في القطاعات البيئية
	١٢- مؤشرات الأثر الإنمائي	• تنمية الموارد المحلية
		• نشر التكنولوجيا

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

السياسات الاستثمارية. ويجب أن تكون السياسات التي تستهدف قضايا التنفيذ جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاستثمار ويجب أن تسعى إلى تحقيق التكامل على مستوى الحكومة والمؤسسات التنظيمية وأيضاً توجيه الخدمات عند اللزوم.

إن قياس فعالية السياسة من الجوانب الهامة في وضع سياسات الاستثمار. ذلك أن سياسة الاستثمار ينبغي أن تقوم على مجموعة من الأهداف السياساتية المصاغة بشكل صريح، وبأولويات واضحة، وإطار زمني لتحقيقها. وينبغي أن تكون هذه الأهداف المعيار الرئيسي لقياس فعالية السياسات. ويعد تقييم التقدم في تنفيذ السياسات والتحقق من تطبيق القواعد والأنظمة على كل المستويات الإدارية بنفس الأهمية على الأقل التي يكتسبها قياس فعالية السياسات.

ومن الأمثل أن تشمل أهداف سياسة الاستثمار عدداً من الأهداف القابلة للقياس الكمي لكل من *اجتذاب الاستثمار وإسهامه في التنمية*. وقد وضع الأونكتاد، وجرب ميدانياً، عدداً من المؤشرات التي يمكن استخدامها من جانب واضعي السياسات لهذا الغرض (الجدول ١٠). إضافة إلى ذلك، يمكن أن يستخدم مؤشر إسهام الاستثمار الذي وضعه الأونكتاد كنقطة بداية (انظر الشكل ٤ أعلاه). ولقياس فعالية السياسات من أجل *اجتذاب الاستثمار*، قد تشكل مصفوفة الأونكتاد لإمكانات الاستثمار واجتذابه أداة مفيدة.

الجدول ١٠ - المؤشرات الممكنة لتحديد أهداف تأثير الاستثمار وقياس فعالية السياسات

المجال	المؤشرات	التفاصيل والأمثلة
القيمة الاقتصادية المضافة	١- إجمالي القيمة المضافة	إجمالي الناتج (إسهام الناتج المحلي الإجمالي) للنشاط الاقتصادي الجديد/الإضافي الناتج عن الاستثمار (المباشر وغير المباشر)
	٢- قيمة تكوين رأس المال	الإسهام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت
	٣- إجمالي وصافي توليد الصادرات	إجمالي توليد الصادرات، كما أن توليد الصادرات (صافي الواردات) يقاس أيضاً بمؤشر القيمة المضافة
	٤- عدد كيانات الأعمال التجارية الرسمية	عدد الأعمال التجارية في سلسلة القيمة المدعومة بالاستثمار، وهذا بيان غير مباشر لتنمية المشاريع وتوسيع الاقتصاد الرسمي (دفع الضرائب)

ومن المهم تحديد دور الاستثمار المباشر العام والخاص والمحلي وخاصة الأجنبي في الاستراتيجية الإنمائية. ويظل حشد الاستثمار للتنمية المستدامة تحدياً رئيسياً بالنسبة إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. ونظراً إلى الفجوات الضخمة التي كثيراً ما تميز تنمية هذه البلدان، قد يشكل الاستثمار الأجنبي عاملاً ضرورياً مكملاً للاستثمار المحلي، وقد يكون مفيداً بشكل خاص حين يتفاعل بطريقة تآزرية مع الاستثمار العام والخاص.

وعند هذا المستوى من المهم أيضاً وضع سياسات لتسخير الاستثمار في بناء القدرة الإنتاجية وتعزيز التنافسية الدولية خاصة حين يكون الهدف من الاستثمار هو لعب دور مركزي في التطور الصناعي والتحول الهيكلي في البلدان النامية. ومن العناصر الحرجة في القدرة الإنتاجية المواد البشرية وتنمية المهارات، والتكنولوجيا والخبرات، وتطوير البنية الأساسية، وتنمية المشاريع. ومن المهم ضمان تماسك سياسات الاستثمار وغيرها من المجالات السياسية الموجهة نحو أهداف التنمية الشاملة.

وعلى المستوى المعياري، توضح المبادئ التوجيهية لإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة أنه من خلال وضع قواعد وأنظمة بشأن الاستثمار وفي نطاق مجالات السياسات الأخرى، سيقوم واضعو السياسات بتعزيز وتنظيم الاستثمار الموجه نحو أهداف التنمية المستدامة.

ولا تتحقق آثار التنمية الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأرض بشكل تلقائي دائماً. كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون سلبياً أيضاً. ثم إن جني ثمار الاستثمار لا يتطلب وضع إطار سياساتي تمكيني ينشئ قواعد واضحة وغير قابلة للنقض وشفافة لدخول المستثمرين وتسيير أعمالهم فحسب، بل يتطلب أيضاً أنظمة ملائمة لتقليل أي مخاطر مرتبطة بالاستثمار. مثل هذه الأنظمة تحتاج إلى تغطية مجالات سياساتية تتجاوز سياسات الاستثمار في حد ذاتها، مثل التجارة، والضرائب، والملكية الفكرية، والمنافسة، وتنظيم سوق العمل، والسياسات البيئية، والوصول إلى الأراضي.

وبينما تعد القوانين واللوائح أساس مسؤولية المستثمر، فإن المبادرات الطوعية ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات قد انتشرت في السنوات الأخيرة، كما أنها تؤثر بشكل متزايد على ممارسات الشركات وعلى السلوك والقرارات الاستثمارية. ويجب على الحكومات أن تبني عليها لإكمال الإطار التنظيمي والاستفادة أقصى ما يمكن من منافع الاستثمار في التنمية.

وعلى المستوى الإداري، تشير المبادئ التوجيهية إلى أنه من خلال التنفيذ السليم والآليات المؤسسية، يجب على واضعي السياسات أن يضمنوا استمرار وجهة وفعالية

التحديات

المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة – سمات مختارة

- مبادئ توجيهية محددة تهدف إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة للاستثمار مثل:
 - معالجة مشكلة التهرب الضريبي (القسم الفرعي ٣,٢)
 - منع السلوك المنافي للمنافسة (القسم الفرعيان ٣,٤ و ٣,٩)
 - ضمان معايير العمل الأساسية (القسم الفرعي ٣,٥)
 - تقييم الأثر البيئي وتحسينه (القسم الفرعي ٣,٨)
- قسم فرعي حول الحصول على الأراضي، مع تضمين مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول (القسم الفرعي ٣,٦).
- قسم خاص بشأن فعالية سياسة الاستثمار (القسم ٤)، بما في ذلك إرشادات حول الحكم العام وبناء القدرة المؤسسية توجيه بشأن قياس فعالية السياسة (القسم الفرعي ٤,٣) وفعالية تدابير محددة (مثل الحوافز) مع الإشارة إلى ما يلي:
 - مؤشرات كمية محددة لأثر الاستثمار
 - أدوات محددة للأونكتاد (مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه)

ضمان صلة السياسة الاستثمارية وفعاليتها

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢. المبادئ التوجيهية المفصلة متاحة أيضا في النسخة الإلكترونية على شبكة الإنترنت الخاصة بإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على الموقع التالي: www.unctad.org/DIAE/IPFSD.

المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية تطالب باتخاذ إجراء سياساتي على المستويات الاستراتيجية والمعياري والإداري.

على المستوى الاستراتيجي، تقترح المبادئ التوجيهية لإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة أن يجعل واضعو السياسات سياسة الاستثمار ضمن خارطة طريق عامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – مثل تلك المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والصناعية الرسمية في كثير من البلدان. وتتفاوت هذه الاستراتيجيات بالضرورة من بلد إلى آخر، حسب مرحلته في التنمية، وثرواته المحلية وأولوياته.

قصد صياغة اتفاقات الاستثمار الدولية ككل لا يتجزأ. والتناقص بين سياسات الاستثمار الوطنية والدولية أمر ضروري يهدف تجنب التناقض على صعيد السياسة العامة والمنازعات بين المستثمرين والدولة.

الجدول ٩- سمات التنمية المستدامة في المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية

التحديات	المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة - سمات مختارة
دمج سياسة الاستثمار في استراتيجية التنمية	<ul style="list-style-type: none"> قسم خاص (القسم الأول) حول أولويات الاستثمار الاستراتيجية وتنسيق سياسة الاستثمار من أجل بناء القدرة الإنتاجية، بما في ذلك أقسام فرعية عن الاستثمار بالإضافة إلى ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> تنمية الموارد البشرية البنية الأساسية (بما فيها قسم متعلق بشركات القطاعين العام والخاص) نشر التكنولوجيا تنمية المشاريع (بما في ذلك تعزيز الروابط) الاهتمام بخيارات السياسة الاستثمارية من أجل حماية الصناعات الحساسة (القسم الفرعي ١، ٢) أقسام عن مجالات سياساتية أخرى موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة والشاملة لضمان التنسيق مع سياسة الاستثمار (القسم ٣).
دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> مبادئ توجيهية محددة لصياغة سياسات استثمارية ولوائح محددة (القسم ٢)، بما في ذلك ليس فقط تأسيس وتشغيل ومعالجة الاستثمارات وحمايتها، وتعزيز الاستثمار وتسهيله، بل أيضا مسؤوليات المستثمر (مع تخصيص قسم فرعي عن مسؤولية الشركات، القسم الفرعي ٣، ٧). توجيه بشأن تشجيع الاستثمار المسؤول وضمان الالتزام بالمعايير الأساسية الدولية (القسم الفرعي ٢، ٣). توجيه بشأن تشجيع الاستثمار واستخدام الحوافز لصالح التنمية الشاملة والمستدامة (القسم الفرعي ٢، ٤).

ليست المبادئ الأساسية مجموعة قواعد في ذاتها. بل هي جزء من إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، والذي يحاول أن ينقلها، بشكل جماعي وفردى معاً، إلى توجيهات ملموسة لوضعي السياسات الاستثمارية الوطنية وللمفاوضين على اتفاقات الاستثمار الدولية. وبهذا الشكل لا تتبع هذه المبادئ مجالات السياسات التقليدية الخاصة بإطار السياسات الاستثمارية الوطنية، ولا المواد المعتادة في اتفاقات الاستثمار الدولية. إن المفهوم العام وراء المبدأ هو التنمية المستدامة، كما ينبغي قراءة المبادئ كحزمة واحدة، لأن التفاعل بينها أمر جوهري بالنسبة للنهج المتوازن لإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

وُضعت المبادئ الأساسية بوحى من مصادر متعددة للقانون والسياسة الدوليين. ويمكن أن ترجع هذه المبادئ إلى مجموعة من المنظمات القائمة للقانون الدولي والمعاهدات والإعلانات الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، والأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، "وتوافق آراء مونتريري"، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج عمل إسطنبول لأقل الدول نمواً. ومن المهم أن نذكر أن مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر لعام ٢٠١٢ اعترف بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية ودعا البلدان إلى وضع سياسات تهدف إلى تعزيز أثر الاستثمار الأجنبي في التنمية المستدامة والنمو الشامل، مع التأكيد على أهمية المناخ الاستثماري المستقر والمتوقع والتمكيني.

من المبادئ الأساسية إلى المبادئ التوجيهية للسياسات الوطنية

في المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية المنصوص عليها في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة تُترجم المبادئ الأساسية لوضع السياسات الاستثمارية إلى مبادئ توجيهية متعددة ومفصلة ولموسة تهدف إلى مواجهة تحديات "الجيل الجديد" لوضعي السياسات على المستوى الوطني (انظر الجدول ٦ للاطلاع على التحديات). ويقدم الجدول ٩ عرضاً عاماً للملامح المميزة "المختارة" للمبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية المنصوص عليها في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، مع تركيز خاص على بعد التنمية المستدامة.

وتشير السمات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المبادئ التوجيهية للسياسات الوطنية إلى أن للحكومات حيز سياسي يسمح لها بدراسة واتخاذ التدابير ذات الصلة. وقد يُقيّد هذا الحيز السياسي بالالتزامات الدولية. لذا من الضروري أن توضع في الاعتبار المبادئ التوجيهية الخاصة بسياسات الاستثمار الوطنية في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

المبادئ الأساسية	الجمال
• ينبغي استعراض سياسات الاستثمار بشكل منظم لضمان فعاليتها وصلتها وتكييفها لتلائم الدينامية المتغيرة للتنمية	٤- وضع سياسات دينامية
• يجب موازنة السياسات الاستثمارية عن طريق وضع حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم بشكل يحقق مصلحة التنمية للجميع.	٥- الحقوق والواجبات المتوازنة
• لكل بلد حق سيادي في منح المستثمر الأجنبي الموافقة على دخول هذا البلد، وفي تهيئة المناخ المساعد على تشغيل الاستثمار الأجنبي وفقا للالتزامات الدولية، وتحقيقا للصالح العالم وبشكل يقلص الآثار السلبية المحتملة.	٦- الحق في التنظيم
• تماشياً مع الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد، يجب أن تهيئ سياسة الاستثمار مناخاً منفتحاً ومستقراً ومتوقعاً للاستثمار	٧- الانفتاح على الاستثمار
• يجب أن توفر سياسات الاستثمار حماية مناسبة للمستثمرين المقيمين. ويجب أن تتم معاملة المستثمرين المقيمين دون تمييز	٨- حماية الاستثمار والتعامل معه
• يجب أن تنحاز سياسات تعزيز الاستثمار وتسهيله إلى أهداف التنمية المستدامة، كما يجب وضعها بشكل يقلل من مخاطر المنافسة الضارة بالاستثمار	٩- تعزيز الاستثمار وتسهيله
• يجب أن تعزز سياسات الاستثمار وتسهيله أفضل الممارسات الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والحكم الرشيد للشركات والالتزام بها.	١٠- إدارة الشركات ومسؤولياتها
• يجب أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل مواجهة التحديات التي تقف أمام وضع سياسات استثمارية تهدف إلى التنمية، خاصة في أقل البلدان نمواً. ويجب بذل جهود جماعية أيضاً لتجنب الحمائية الاستثمارية.	١١- التعاون الدولي

سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي. ثانيها أنه يركز بشكل خاص على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، داعياً إلى اتباع نهج متوازن بين السعي إلى تحقيق أهداف إثنائية اقتصادية محضة عن طريق تحرير الاستثمار وتعزيزه من ناحية، والحاجة إلى حماية السكان والبيئة من ناحية أخرى. ثالثها أنه يشدد على مصالح البلدان النامية في وضع سياسات الاستثمار. رابعها أنه ليس نصاً ملزماً قانوناً ولا هو التزام طوعي بين الدول، ولكنه توجيه للخبرة من قبل منظمة دولية يترك لوضعي السياسات حرية "التكيف والتبني" حسبما يلائم احتياجاتهم، واضعاً في الاعتبار أن إطاراً سياسياً واحداً لا يمكنه مواجهة تحديات سياسات استثمار محددة لكل دولة على حدة.

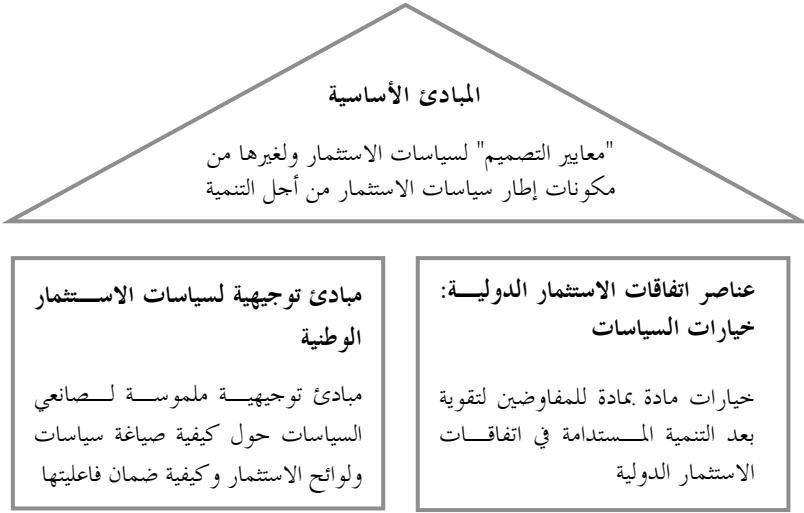
المبادئ الأساسية لإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة: "معايير التصميم"

تهدف المبادئ الأساسية لوضع سياسات الاستثمار إلى إرشاد سياسات تطوير الاستثمار الوطني والدولي. ولتحقيق هذه الغاية فهي تترجم التحديات السياسية إلى مجموعة من "معايير التصميم" لسياسات الاستثمار (الجدول ٨). وهي تهدف بشكل إجمالي إلى دمج التنمية المستدامة في وضع سياسات الاستثمار، مع التأكيد على المبادئ الأساسية لسياسات استثمارية سليمة وإثنائية في توجهها، في إطار نهج متوازن.

الجدول ٨ - المبادئ الأساسية لوضع سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

المبادئ الأساسية	المجال
الهدف العام لوضع سياسات الاستثمار هو تعزيز الاستثمار من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة	١- الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
يجب أن توضع سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية الشاملة للبلد. وكل السياسات التي لها تأثير على الاستثمار يجب أن تكون متماسكة ومتآزرّة على المستويين الوطني والدولي	٢- تماسك السياسات
يجب وضع سياسات استثمار تشمل كل أصحاب المصلحة وتندمج في إطار مؤسسي، يقوم على سيادة القانون، ويلتزم بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة ويضمن اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.	٣- الحوكمة العامة والمؤسسات

الشكل ٦- هيكل إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ومكوناته



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ .

القص من إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة تقدم الإرشاد بشأن سياسات الاستثمار عبر الحدود، مع تركيز خاص على الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن كثيراً من المبادئ التوجيهية في القسم الخاص بسياسات الاستثمار الوطنية قد تكون لها صلة بالاستثمار المحلي. وتشتمل السياسات التي تمت تغطيتها على تلك المتعلقة ببدء الاستثمار ومعالجته وتعزيزه، علاوة على ذلك ينبغي للإطار الشامل أن يتجاوز السياسات الاستثمارية في حد ذاتها، وأن يشمل على الأوجه المتعلقة بالاستثمار في المجالات السياسية الأخرى. ومن سياسات الاستثمار المشمولة سياسات وطنية ودولية لأن الانسجام بين الاثنين جوهري. ويركز إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على الاستثمار المباشر في الأصول الإنتاجية، ولا يراعى الاستثمار في المحافظات إلا حين يجري النص عليها بشكل صريح في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية.

ورغم أن عدداً من الآليات الدولية القائمة يقدم التوجيه إلى واضعي السياسات الاستثمارية، فإن إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة متميز من عدة نواح. أولها أن المقصود من وراء هذا الإطار أن يكون أداة شاملة للتعامل مع كل أوجه وضع

الجدول ٧- تحديات سياسات الاستثمار الدولية

- تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية
- ضمان وجود حيز سياسي لاحتياجات التنمية المستدامة.
- جعل أحكام تعزيز الاستثمار أكثر تماسكا وتوافقا مع أهداف التنمية المستدامة.
- موازنة الحقوق والواجبات لدى الدول والمستثمرين
- انعكاس مسؤوليات المستثمرين في اتفاقات الاستثمار الدولية.
- التعلم من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات والبناء عليها.
- إدارة التعقيد النظامي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية
- معالجة الفجوات والتداخلات وعدم الاتساق في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية ومضمونها وإيجاد حل للمنازعات المؤسسية.
- ضمان وجود تفاعل وتماكك مؤثرين مع السياسات العامة الأخرى (مثل تغير المناخ، والعمالة) والنظم (مثل النظم التجارية والمالية).

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

مواجهة التحديات: إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

لمواجهة هذه التحديات قام الأونكتاد بوضع إطار شامل لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة يتألف من '١' مجموعة من المبادئ الأساسية لوضع سياسات الاستثمار الأجنبي، '٢' مبادئ توجيهية لسياسات الاستثمار على المستوى الوطني، '٣' خيارات لوضع اتفاقات الاستثمار الدولية واستخدامها (الشكل ٦).

وبشكل عام يهدف "الجيل الجديد" لسياسات الاستثمار إلى ما يلي:

- خلق أوجه تآزر ذات أهداف تنمية اقتصادية أو سياسات صناعية أوسع نطاقاً وتحقيق تكامل موحد في استراتيجيات التنمية؛
- تعزيز سلوك المستثمر المسؤول ودمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- ضمان الفاعلية السياساتية في وضع هذه السياسات وتنفيذها وفي البيئة المؤسسية التي تعمل بداخلها؛

الجيل الجديد لسياسات الاستثمار: تحديات جديدة

تتجسد الجوانب الثلاثة العامة التي تخص "الجيل الجديد" لسياسات الاستثمار في تحديات محددة أمام سياسات الاستثمار الأجنبي على المستويين الوطني والدولي (الجدولان ٦ و٧).

الجدول ٦- تحديات سياسات الاستثمار الوطنية

<ul style="list-style-type: none"> • إيصال الاستثمار إلى مجالات رئيسية بالنسبة إلى بناء القدرة الإنتاجية والتنافسية الدولية. • ضمان التنسيق مع مجموعة المجالات السياساتية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة. 	<ul style="list-style-type: none"> • دمج سياسة الاستثمار في استراتيجية التنمية
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة أقصى ما يمكن من الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للاستثمار إلى الحد الأدنى • تعزيز سلوك المستثمر المسؤول 	<ul style="list-style-type: none"> • دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة الاستثمار
<ul style="list-style-type: none"> • بناء مؤسسات أقوى لتنفيذ السياسة الاستثمارية • قياس أثر الاستثمار على التنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان صلة سياسة الاستثمار وفعاليتها

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

ظهور جيل جديد من سياسات الاستثمار

توضع سياسات الاستثمار عبر الحدود في سياق سياسي واقتصادي أعاقته على المستويين العالمي والإقليمي في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات في التمويل والأمن الغذائي والبيئة، ويواجه اختلالات عالمية وتحديات اجتماعية مستمرة خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر. وتترك هذه الأزمات والتحديات آثاراً عميقة على الطريقة التي تتشكل بها السياسات على المستوى العالمي. أولاً زادت الأزمات الحالية من حدة التحول طويل الأجل في الوزن الاقتصادي من البلدان المتقدمة إلى الأسواق الناشئة. ثانياً، عززت الأزمة المالية بصفة خاصة دور الحكومات في الاقتصاد، في العالم المتقدم والنامي على حد سواء. ثالثاً، طبيعة التحديات، التي لا يستطيع بلد في العالم مواجهتها منفرداً، تجعل تحسين التنسيق الدولي أمراً لا مفر منه. رابعاً في ظل السياق السياسي والاقتصادي العالمي والتحديات التي يجب مواجهتها - مع احتلال المخاوف الاجتماعية والبيئية مكاناً مركزياً - يضطر صانعو السياسات إلى التفكير في نموذج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشاملة والمستدامة على نفس مستوى النمو الاقتصادي. وفي وقت هذه الأزمات المستمرة، والتحديات الاجتماعية والبيئية الملحة، فإن حشد الاستثمار وضمأن مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أولوية لبلدان العالم كافة.

وأمام هذه الخلفية يظهر جيل جديد من سياسات الاستثمار الأجنبي، يسعى إلى وضع خطة أوسع وأدق للسياسات الإنمائية مع هيئة مناخ استثماري موات بصفة عامة أو الحفاظ عليه. ويوجد هذا الجيل الجديد من السياسات الاستثمارية في مرحلة التكوين منذ حين، ويتجسد في انقسام الاتجاهات السياساتية في السنوات القليلة الماضية، مع وجود تحركات متزامنة لزيادة تحرير الأنظمة الاستثمارية وتعزيز الاستثمار الأجنبي من جهة، وتنظيم الاستثمار من أجل تحقيق أهداف سياسية عامة من جهة ثانية. ويعكس الجيل الجديد من سياسات الاستثمار أيضاً اعترافاً بأنه إذا أريد لسياسة تحرير الاستثمار أن تأتي بنتائج إنمائية مستدامة، فيجب أن تكون مصحوبة، إن لم تكن مسبوقة، بوضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة.

ويضع "الجيل الجديد" لسياسات الاستثمار النمو الشامل والتنمية المستدامة في قلب الجهود الرامية إلى جذب الاستثمار والاستفادة منه. ورغم أن هذه المفاهيم ليست جديدة في حد ذاتها، فإنها لم تدمج حتى يومنا هذا وبشكل نظامي في وضع سياسات الاستثمار السائدة. ويهدف "الجيل الجديد" لسياسات الاستثمار إلى تفعيل التنمية المستدامة في التدابير والآليات الملموسة على المستويين الوطني والدولي، وعلى مستوى وضع السياسات وتنفيذها.

عبر الوطنية وضع مدونات لقواعد السلوك توضح بشكل تفصيلي معايير الأداء الاجتماعي والبيئي لسلاسل الإمداد العالمية الخاصة بها. علاوة على ذلك، أصبحت مدونات المسؤولية الاجتماعية للشركات نفسها أكثر تعقيدا وكذلك تنفيذها.

ويؤمل من مدونات المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل الإمداد العالمية تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في البلدان المضيفة، ونقل المعرفة بالقضايا الاجتماعية والبيئية الحرجة، وإتاحة فرص عمل جديدة للموردين المحليين تلي تلك المعايير. غير أن الالتزام بهذه المدونات يمثل تحديات كبيرة لكثير من الموردين خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. فهي تشتمل، من بين أشياء أخرى، على استخدام المعايير الدولية التي تتجاوز التنظيمات والممارسات السوقية المشتركة حالياً في البلدان المضيفة، ووجود متطلبات متباينة وأحيانا متضاربة من مختلف الشركات عبر الوطنية، وفرض قيود تعوق قدرات الموردين على تطبيق المعايير الدولية في العمليات اليومية والتعامل مع متطلبات الإبلاغ المعقدة وعمليات التفتيش المتعددة للمواقع، وأوجه قلق المستهلك والمجتمع المدني، ومخاوف التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتحمل تكلفة الالتزام الكامل بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي لا تحاول الالتزام الكامل بهذه المسؤوليات.

وستتطلب مواجهة هذه التحديات دعم المهارات في مجال تنظيم المشاريع والإدارة. وتستطيع الحكومات والشركات عبر الوطنية مساعدة الموردين المحليين، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال بناء المشاريع وبرامج تطوير القدرات، وتعزيز المؤسسات الوطنية القائمة التي تشجع الالتزام بقوانين العمل والبيئة. ويستطيع واضعو السياسات أيضاً أن يدعموا الموردين المحليين عن طريق العمل مع الشركات عبر الوطنية لتوحيد المعايير على مستوى الصناعة وتبسيط إجراءات الالتزام.

أعربت دول عن قلقها إزاء النظام المعمول به حالياً لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (فمثلاً أعلنت أستراليا في بيان لها تعليقا على السياسة التجارية أنها ستكف عن إدراج مواد خاصة بالمنازعات بين المستثمر والدولة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي ستبرمها في المستقبل. كما أرسلت فتويلا مؤخرا إخطارا يفيد بأنها ستسحب من معاهدة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار). ويجسد هذا القلق أوجه قصور في هذا النظام، من جملة أمور أخرى (مثل التفسيرات المستفيضة أو المتناقضة لأحكام رئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية من قبل محاكم التحكيم، والتنفيذ غير المناسب وإجراءات إبطال أحكام، ومخاوف إزاء مؤهلات المحكمين، وعدم الشفافية، والتكاليف الباهظة للتقاضي، أو العلاقة بين تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة وإجراءات التعامل بين الدول)، وخطاب عام أوسع عن فائدة وشرعية آلية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة.

وبناء على أوجه القصور المتصورة في نظام تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، ظهر الآن عدد من المقترحات لإصلاحه. وتهدف هذه المقترحات إلى وقف العدد المتزايد للدعاوى القضائية في هذا المجال، وتعزيز الشرعية وزيادة شفافية إجراءات تسوية المنازعات، ومعالجة القراءة غير المتسقة لأحكام رئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، والتفسير الرديء للمعاهدة، وتحسين نزاهة المحكمين ومؤهلاتهم، وتقليل الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي وتكاليفها، ومساعدة البلدان النامية على التعامل مع قضايا تسوية المنازعات، وتهدئة كل أوجه القلق إزاء عمل هذا النظام.

وبينما قامت بعض البلدان بالفعل بإدخال تغييرات على اتفاقات الاستثمار الدولية التي هي طرف فيها، لا تزال بلدان كثيرة أخرى تتعامل وفقا للممارسة المعهودة. ولا تزال هناك حاجة إلى تقييم منظم لخيارات الإصلاح الفردية، ولجدوى هذه الإصلاحات، وفعاليتها المحتملة وطرق تنفيذها (مثلا على مستويات اتفاقات الاستثمار الدولية، أو قواعد التحكيم، أو مؤسساتها). ويمكن أن يسهم فتح حوار متعدد الأطراف حول سياسة تسوية المنازعات في الوصول إلى إجماع على الطريق المفضل للإصلاح وسبل تنفيذه.

الموردون بحاجة إلى دعم للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

منذ أوائل الألفية الثانية، كان هناك انتشار كبير لمدونات المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك مدونات فردية للشركات عبر الوطنية ومدونات على مستوى الصناعة. ومن الشائع الآن بين طائفة متسعة من الصناعات للشركات

التنمية المستدامة: اعتراف متزايد

بينما تحافظ بعض اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة في عام ٢٠١١ على النموذج التقليدي للمعاهدات والذي يركز على حماية الاستثمار بصفته الهدف الأوحيد للمعاهدة، تتضمن اتفاقات أخرى عناصر جديدة. إذ يشمل بعض اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة عدداً من السمات لضمان عدم تعارض المعاهدة مع استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان الموقعة عليها والتي تركز على الأثر البيئي والاجتماعي للاستثمار.

ويشير عدد من التطورات الحديثة الأخرى أيضاً إلى زيادة الاهتمام باعتبارات التنمية المستدامة. ومن هذه التطورات النسخة المنقحة عام ٢٠١٢ لنموذج الولايات المتحدة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية، والبيان المشترك الصادر عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عام ٢٠١٢ برعاية المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي وعمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نموذجها الخاص بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

وأخيراً ظهر الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة أيضاً في وضع السياسات الدولية الأخرى المتعلقة بالاستثمار، ومن ذلك على سبيل المثال اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١؛ ومتابعة تنفيذ هذه المبادئ، وتنفيذ مبادئ الأونكتاد/ الفاو/ البنك الدولي/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للاستثمار الزراعي المسؤول؛ وتنقيح عام ٢٠١١ للمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٧٦)؛ وتنقيح عام ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الغرفة الدولية للتجارة بشأن الاستثمار الدولي (١٩٧٢)؛ وولاية الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الثالث عشر للأونكتاد في عام ٢٠١٢؛ ومؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢.

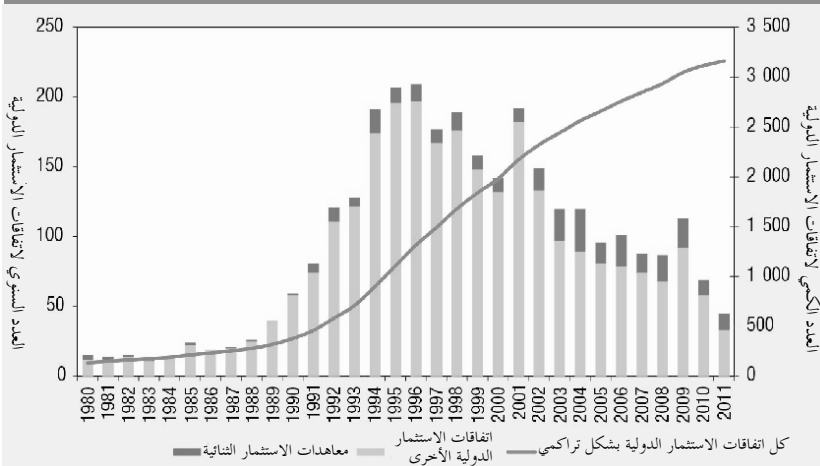
إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة: خطة غير تامة

في عام ٢٠١١، ارتفع عدد قضايا المنازعات بين المستثمر والدولة المقدمة تحت مظلة اتفاقات الاستثمار الدولية بمقدار ٤٦ حالة على الأقل. وهذا أكبر عدد معروف حتى الآن للمنازعات القائمة على المعاهدات يتم رفعها أمام المحاكم في خلال عام واحد. وفي بعض قضايا عام ٢٠١١، طعن المستثمرون في السياسات العامة الجوهريّة التي كانت قد أثرت سلباً على فرصهم الاستثمارية.

إبرام المعاهدات الإقليمية المفاوضات الاستثمارية الجارية حالياً من أجل توقيع اتفاقية شراكة عبر المحيط الهادئ، وإبرام اتفاق الاستثمار الثلاثي في عام ٢٠١٢ بين الصين واليابان وجمهورية كوريا، ومنطقة التجارة الحرة بين المكسيك وأمريكا الوسطى، والتي تشمل على فصل حول الاستثمار، وإجراء المفوضية الأوروبية، على مستوى الاتحاد الأوروبي، الآن لمفاوضات بشأن توقيع اتفاقات استثمار نيابة عن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتطورات الجارية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي معظم الحالات، تعتبر الاتفاقات الإقليمية اتفاقات تجارة حرة. ومعالجة شاملة لعناصر التجارة والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الدولية، غالباً ما تستجيب هذه الاتفاقات الأوسع بشكل أفضل للواقع الاقتصادي للحاضر، ذلك الواقع الذي ترتبط فيه التجارة الحرة بالاستثمار ارتباطاً وثيقاً ومتزايداً (انظر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١). وبينما يستطيع هذا التحول أن يؤدي إلى تعزيز قواعد الاستثمار وتنسيقها وبمثل خطوة تجاه التعددية، حيث لا يترتب على المعاهدات الجديدة إلغاء المعاهدات القديمة تدريجياً، قد تكون النتيجة معاكسة تماماً. وبدلاً من التبسيط والتماسك المتزايد، قد تؤدي الإقليمية إلى تعدد طبقات المعاهدات، مما يجعل شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية أكثر تعقيداً وأكثر عرضة للتداخل وعدم التناسق.

الشكل ٥ - اتجاه معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى، الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ (العدد)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

وكانت أعمال الزراعة والخدمات المالية الصناعتين الأخيرين اللتين لهما حصة أعلى نسبياً من التداير الأقل إيجابية.

وأصبح التنظيم الحكومي واضحاً بالأساس في مجالين لوضع السياسات هما: '١' تكييف سياسات دخول الاستثمارات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، عن طريق وضع حواجز دخول جديدة أو تعزيز إجراءات الفرز (في مجالات مثل الزراعة وصناعة الأدوية)، و'٢' وضع سياسات أكثر تنظيمياً في الصناعات الاستخراجية، ومن بينها متطلبات التأميم ونزع الملكية وتصفية الاستثمارات بالإضافة إلى زيادة ضرائب الشركات، والعوائد وإعادة التفاوض بشأن العقود. وقد ساهمت بشكل جزئي اعتبارات متعلقة بالسياسة الصناعية في نشوء كلا النوعين من السياسة العامة.

وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ تبني العديد من البلدان نهجاً أكثر حذراً نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. وفي ضوء البطالة المحلية العالية، تزداد المخاوف من أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في تصدير الوظائف وإضعاف قاعدة الصناعات المحلية. ومن الأهداف السياساتية الأخرى استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات. ومن التداير السياساتية المتخذة فرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج ووضع حوافز لعودة الاستثمار الأجنبي.

اتفاقات الاستثمار الدولية: الإقليمية في ارتفاع

بنهاية العام ٢٠١١، تكونت شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية من ٣١٦٤ اتفاقاً، تشتمل على ٢٨٣٣ معاهدة استثمار ثنائية و٣٣١ اتفاقية استثمار دولية أخرى (من بينها بشكل أساسي اتفاقات تجارة حرة بما مواد خاصة بالاستثمار واتفاقات شراكة اقتصادية واتفاقات إقليمية (لم يعد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ يعتبر معاهدات الأزواج الضريبي من اتفاقات الاستثمار الدولية). وبإجمالي ٤٧ اتفاقية استثمار دولية تم توقيعها في عام ٢٠١١ (٣٣ معاهدة استثمار ثنائية و١٤ اتفاقية استثمار أخرى)، مقابل ٦٩ في عام ٢٠١٠، استمر إبرام معاهدات الاستثمار التقليدية في التراجع (الشكل ٥)، ولهذا عدة أسباب منها '١' التحول التدريجي نحو الدخول في معاهدات إقليمية؛ '٢' أن اتفاقيات الاستثمار أصبحت عرضة للجدل وذات حساسية سياسية.

بالمعايير الكمية، لا تزال الاتفاقات الثنائية هي المهيمنة، ولكن بمعايير الأهمية الاقتصادية، تزداد الاتفاقات الإقليمية أهمية. وتشهد على عملية الوزن الاقتصادي المتزايد وأثر

اتجاهات سياسات الاستثمار

السياسات الوطنية: تشجيع الاستثمار يزداد في ظل الأزمة

أمام خلفية من استمرار عدم اليقين الاقتصادي، والاضطراب في الأسواق المالية والنمو البطيء، واصلت بلدان العالم تحرير الاستثمار الأجنبي وترويج كوسيلة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، استمرت الأنشطة التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد كانت التدابير الخاصة بسياسات الاستثمار والتي تم اتخاذها في عام ٢٠١١ ملائمة بصفة عامة للمستثمرين الأجانب. ومقارنة بعام ٢٠١٠، أظهرت النسبة المئوية للإجراءات الأشد تقييدا انخفاضاً كبيراً، من حوالي ٣٢ في المائة إلى ٢٢ في المائة (الجدول ٥). بيد أنه من السابق لأوانه تفسير هذا الانخفاض على أنه مؤشر لنقض الاتجاه إلى خلق بيئة سياسات أشد تقييدا للاستثمار، وهي التي لوحظت في الأعوام السابقة - وأيضاً لأن التدابير التقييدية لعام ٢٠١١ تُضاف إلى رصيد القيود المتراكمة في السنوات السابقة.

الجدول ٥- التغيرات التنظيمية الوطنية، الفترة ٢٠١١-٢٠٠٠
(عدد التدابير)

البند	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
عدد البلدان التي أدخلت التغييرات	٤٤	٥٧	٤٥	٤١	٤٩	٧٤	٧٧	٨٠	٥٩	٤٣	٥١	٤٥
عدد التغييرات التنظيمية	٦٧	١١٢	٨٩	٦٩	٨٠	١٣٢	١٤٥	١٦٦	١٢٦	٩٤	٩٧	٨١
الأكثر إيجابية للاستثمار	٥٢	٧٥	٦١	٥١	٥٩	١٠٧	١١٩	١٤٤	١١٤	٧٩	٨٥	٧٥
الأقل إيجابية للاستثمار	١٥	٣٦	٢٤	١٦	١٩	٢٥	٢٥	٢٠	١٢	١٢	٢	٥
محايدة/غير محددة	صفر	١	٤	٢	٢	صفر	١	٢	صفر	٣	١٠	١

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

يبدو أن سياسات الاستثمار بوجه عام نحو مزيد من التحرير والترويج تتجه بشكل أكبر نحو قطاعات محددة، وخاصة بعض قطاعات الخدمات (مثل الكهرباء والغاز والمياه والنقل والاتصالات). وقد اتبعت بعض البلدان سياسات خصخصة. واتصلت إجراءات أخرى هامة بتسهيل إجراءات قبول الاستثمار الأجنبي.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، ثبت أن الصناعات الاستخراجية هي الاستثناء الرئيسي لأن معظم التدابير السياساتية المتصلة بهذه الصناعة كان أقل إيجابية.

ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً للعام الثالث على التوالي

في أقل البلدان نمواً، قلصت عمليات تصفية الاستثمارات الكبرى وسداد الديون داخل الشركات من جانب المستثمرين في بلد واحد هو أنغولا مجموع التدفقات الإجمالية الداخلة إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات، لتبلغ ١٥ مليار دولار. الأهم من ذلك أن الاستثمارات في المجالات الجديدة في المجموعة بشكل إجمالي هبطت، وتظل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبرى متركة في عدد قليل من أقل البلدان نمواً والغنية بالموارد.

وظلت الاستثمارات في التعدين والحاجر والبتروكيمياويات الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، رغم ازدياد الاستثمارات في قطاع الخدمات، خاصة في مجال المرافق والنقل والتخزين والاتصالات. وقد جاء حوالي نصف الاستثمارات في المجالات الجديدة من بلدان نامية أخرى، رغم أنه لا حصة ولا قيمة الاستثمارات من هذه الاقتصادات الانتقالية عادت إلى مستويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وظلت الهند أكبر مستثمر من الاقتصادات النامية والانتقالية في أقل البلدان نمواً، تليها الصين وجنوب أفريقيا.

وفي البلدان النامية غير الساحلية، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى قياسي بلغ ٣٤,٨ مليار دولار. وواصلت كازاخستان لعب دور القوة الدافعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة. وفي منغوليا زادت التدفقات الداخلة بواقع يفوق الضعف نتيجة لمشاريع كبرى في الصناعات الاستخراجية. وواصلت غالبية التدفقات الداخلة التركيز على الاستثمارات الجديدة في مجالات التعدين والحاجر والبتروكيمياويات. وارتفعت حصة الاستثمارات من الاقتصادات الانتقالية بفضل استثمار واحد كبير من الاتحاد الروسي إلى أوزبكستان. وبلغت حصة المشاريع الجديدة لهذه الاقتصادات والاقتصادات النامية معاً ٦٠ في المائة في عام ٢٠١١.

وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، هبطت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الثالث على التوالي إلى أدنى مستوياتها منذ سبع سنوات إلى ٤,١ مليارات دولار. وظل توزيع التدفقات على المجموعة موجهاً بشكل كبير إلى التنظيمات المنخفضة الضرائب، بينما تلقت ثلاثة اقتصادات (جزر الباهاما وترينيداد وتوباغو وبربادوس) القدر الأعظم منها. وفي غياب الصفقات الكبرى في مجالات التعدين والحاجر والبتروكيمياويات، فإن القيمة الإجمالية لمبيعات اندماج وتملك الشركات عبر الحدود في الدول الجزرية الصغيرة النامية هبطت بشكل كبير في عام ٢٠١١. وفي المقابل بلغ إجمالي الاستثمارات في المجالات الجديدة مستوى قياسياً بعد أن أصبحت جنوب أفريقيا أكبر مصدر لهذه الاستثمارات. وجاءت ثلاثة أرباع هذه المشاريع في المجالات الجديدة من اقتصادات نامية وانتقالية.

الاستثمار الأجنبي في عدد من قطاعات الخدمات (من بينها القطاع المصرفي والتأمين وخدمات الأعمال والاتصالات والتوزيع). وقد يعزز الانضمام أيضاً ثقة المستثمرين الأجانب ويحسن البيئة الاستثمارية الشاملة.

تتوقع الأونكتاد نمواً مستمراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصادات الانتقالية، استناداً إلى وجود بيئة أكثر إيجابية للمستثمرين، وانضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق برنامج خصخصة جديد في الصناعات الاستخراجية والمرافق والقطاع المصرفي والاتصالات.

البلدان المتقدمة: بوادر التباطؤ في عام ٢٠١٢

تسارع انتعاش التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة، والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٩، فبلغت في عام ٢٠١١ ما قدره ٧٤٨ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٢١ في المائة مقارنة بالعام السابق. وشكل الانتعاش منذ عام ٢٠١٠ خمس ما خسرتة هذه البلدان خلال الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وظلت التدفقات الداخلة عند مستوى ٧٧ في المائة من متوسط السنوات الثلاث السابقة للأزمة (٢٠٠٥-٢٠٠٧). أما التدفقات الداخلة إلى أوروبا، والتي كانت قد تراجعت حتى عام ٢٠١٠، فأظهرت تحولاً بينما يتواصل الانتعاش القوي للتدفقات إلى الولايات المتحدة. واجتذبت أستراليا ونيوزلندا مبالغ كبيرة من هذه التدفقات. وشهدت اليابان هروباً صافياً للاستثمار للعام الثاني على التوالي.

اجتذبت البلدان المتقدمة الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها أستراليا وكندا والولايات المتحدة، استثماراً أجنبياً مباشراً في مجالي النفط والغاز، وخاصة أنواع غير تقليدية من وقود الحفريات، وفي معادن مثل الفحم والنحاس وخام الحديد. وواصلت المؤسسات المالية تصفية الأصول الخارجية لتسدد الدعم الحكومي الذي تلقته خلال الأزمة المالية ولتقوية قاعدتها الرأسمالية للوفاء بمتطلبات مؤتمر بازل الثالث.

وسيتعرض انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة لاختبار صعب في عام ٢٠١٢ أمام أزمة منطقة اليورو والهشاشة الواضحة للانتعاش في معظم الاقتصادات الكبرى. وتشير بيانات الاندماج والتملك إلى أن علميات التملك عبر الحدود لشركات في البلدان المتقدمة في الشهور الثلاثة الأولى لعام ٢٠١٢ هبطت بنسبة ٤٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. وتشير بيانات المجالات الجديدة المبلغ عنها إلى نفس الاتجاه (إذ هبطت بنسبة ٢٤ في المائة). وبينما تشير توقعات الأونكتاد لعام ٢٠١٢ إلى ثبات التدفقات الداخلة إلى أمريكا الشمالية وإلى إدارة زيادة متواضعة في أوروبا، فإن هناك مخاطر كبيرة بتقليص هذه التوقعات.

المنطقة، والعودة المتزايدة للقروض داخل الشركات من جانب المستثمرين البرازيليين بالخارج (٢١ مليار دولار في عام ٢٠١١).

ويحدث الآن تحوُّل باتجاه استخدام أكبر للسياسة الصناعية في بعض البلدان بالإقليم، مع اتخاذ سلسلة من التدابير من شأنها بناء القدرات الإنتاجية وإعطاء دفعة لقطاع التصنيع. وتتضمن هذه التدابير حواجز جمركية أعلى ومعايير أكثر تقييداً لمنح التراخيص مع زيادة تفضيل الإنتاج المحلي في المشتريات العامة. وقد تدفع هذه السياسات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ "تخطي الحواجز" في الإقليم كما يبدو أن لها تأثيراً على الخطط الاستثمارية للشركات. وقد أعلنت الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال صناعة السيارات والحاسوب والآلات الزراعية عن خطط استثمارية في المنطقة. ويقوم بهذه الاستثمارات مستثمرون تقليديون من أوروبا وأمريكا الشمالية في الإقليم، وتستثمر بالإقليم أيضاً شركات عبر وطنية من البلدان النامية واليابان.

فرص الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات الانتقالية يدعمها انضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية

في الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا، في رابطة الدول المستقلة وجورجيا، استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر بعضاً مما فقدته بعد عامين من التدفقات الراكدة، تقودها بشكل كبير صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود. وفي جنوب شرق أوروبا تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع مدعوماً بتكاليف الإنتاج التنافسية والطريق المفتوح إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وفي رابطة الدول المستقلة، استفادت الاقتصادات القائمة على الموارد من استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية. وواصل الاتحاد الروسي الاستحواذ على نصيب الأسد في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً لتصل إلى ثالث أعلى مستوى على الإطلاق. وظلت البلدان المتقدمة، وبصفة أساسية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بأعلى حصة من المشاريع (التي تضم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة)، رغم أن المشاريع التي يقوم بها مستثمرون من الاقتصادات النامية والانتقالية اكتسبت أهمية.

ولا يزال قطاع الخدمات يلعب دوراً صغيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة، ولكن أهميته قد تزايدت مع انضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية. ومن خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تلتزم الدولة بتقليص القيود المفروضة على

الأزمات الإقليمية والعالمية لا تزال تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا

هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غرب آسيا للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠١١ بالغة ٤٩ مليار دولار أمريكي. وظلت التدفقات الداخلة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تعاني آثار إلغاء مشاريع استثمارية ضخمة، خاصة في مجال الإنشاءات، حين جف تمويل المشاريع في المنطقة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كما تأثرت بشكل أكبر بالاضطرابات التي عمّت المنطقة خلال عام ٢٠١١. ومن بين الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كان نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير متساو. ففي تركيا كانت هذه التدفقات مدفوعة بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف في مبيعات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود. وقد أثرت القلاقل السياسية والاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان الأخرى في المنطقة.

وتعافت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في عام ٢٠١١ بعدما هبطت إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى العودة إلى عمليات التملك بالخارج من جانب مستثمرين مقيمين في المنطقة (بعد فترة من إلغاء الاستثمارات) وزيادة في المشاريع الخارجية في المجالات الجديدة في قطاع التصنيع.

أمريكا اللاتينية والكاربي: التحول نحو سياسة صناعية

زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة ١٦ في المائة لتبلغ ٢١٧ مليار دولار، يقودها بشكل رئيسي تدفقات أعلى إلى أمريكا الجنوبية (بزيادة قدرها ٣٤ في المائة). وارتفعت التدفقات الداخلة إلى أمريكا الوسطى والكاربي، باستثناء المراكز المالية الخارجية، بنسبة أربعة في المائة، بينما سجلت تلك الداخلة إلى المراكز المالية الخارجية تراجعاً نسبته أربعة في المائة. وكان النمو العالي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا الجنوبية راجعاً بصفة أساسية للأسواق الاستهلاكية الآخذة في الاتساع ولمعدلات النمو العالية وهبات الموارد الطبيعية.

وأصبحت التدفقات الخارجة من المنطقة متقلبة منذ بداية الأزمة المالية العالمية. فقد تناقصت بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١١، بعد زيادة نسبتها ١٢١ في المائة في عام ٢٠١٠، والتي أعقبت هبوطاً نسبته ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويرجع هذا التقلب إلى الأهمية المتزايدة للتدفقات غير المتصلة بالضرورة بالاستثمار في النشاط الإنتاجي بالخارج، كما تعكسه الحصة العالية للمراكز المالية الخارجية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين مستوى قياسياً بمبلغ ١٢٤ مليار دولار، كما تجاوزت التدفقات إلى قطاع الخدمات مثيلهما في قطاع التصنيع لأول مرة. وتواصل الصين احتلال الصدارة بصفحتها ووجهة المستثمرين المفضلة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لاستقصاء الأونكتاد، ولكن تصنيفات اقتصادات جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وتايلاند ارتفعت بشكل ملحوظ. وبشكل إجمالي يتواصل في الصين ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج، وتزداد التنافسية النسبية لبلدان الآسيان في مجال التصنيع.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من شرق آسيا فقد انخفضت بنسبة ٩ في المائة إلى ١٨٠ مليار دولار، بينما ارتفعت التدفقات الخارجة من جنوب شرق آسيا بنسبة ٣٦ في المائة إلى ٦٠ مليار دولار. وانخفضت التدفقات الخارجة من الصين بنسبة ٥ في المائة، بينما تراجعت التدفقات الخارجة من هونغ كونغ بالصين بنسبة ١٥ في المائة. وفي المقابل، سجلت التدفقات الخارجة من سنغافورة زيادة نسبتها ١٩ في المائة كما ارتفعت التدفقات الخارجة من إندونيسيا وتايلند.

زيادة عمليات الاندماج والتملك في الصناعة الاستخراجية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب آسيا

في جنوب آسيا، انقلب اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بعد تراجعها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، لتصل إلى ٣٩ مليار دولار، وكان ذلك بشكل أساسي راجعاً لزيادة التدفقات الداخلة إلى الهند، والتي تمثل أكثر من أربعة أخماس الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة. وارتفعت مبيعات الاندماج والتملك عبر الحدود في الصناعات الاستخراجية إلى تسعة مليارات دولار، بينما هبطت في مجال التصنيع بمقدار الثلثين تقريباً، وظلت أدنى من المبالغ السنوية التي شهدتها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ في قطاع الخدمات.

وتواجه دول هذه المنطقة تحديات مختلفة منها المخاطر السياسية والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي التحديات والعقبات التي يجب التعامل معها من أجل توفير مناخ استثمار جذاب. ومع ذلك فإن التطورات الأخيرة من تحسن العلاقات بين الهند وباكستان قد ألقت الضوء على الفرص الجديدة.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الهند بنسبة ١٢ في المائة إلى ١٥ مليار دولار. كما أن هناك تراجعاً في عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في القطاعات الثلاثة جميعاً. وقد عوض ذلك بشكل كبير ارتفاع في مشاريع المجالات الجديدة بالخارج، وخاصة في الصناعات الاستخراجية والمعادن والمنتجات المعدنية وخدمات الأعمال.

الاتجاهات الأخيرة بحسب المنطقة

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا يواصل هبوطه ولكن الآفاق مشرقة

هبطت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بصفة إجمالية للعام الثالث على التوالي إلى ٤٢,٧ مليار دولار. غير أن الهبوط في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة في عام ٢٠١١ كان سببه إلى حد كبير الهبوط في شمال أفريقيا، وبصفة خاصة توقفت التدفقات الداخلة إلى مصر وليبيا، اللتين كانتا المستقبلين الرئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لأزماتهما السياسية الممتدة. وفي المقابل انتعشت التدفقات الداخلة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، وهو مستوى يقارب مستوى الذروة في عام ٢٠٠٨ (٣٧ مليار دولار). وشاركت طفرة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى جنوب أفريقيا في ذلك الانتعاش أيضاً. ويعد الارتفاع المستمر في أسعار السلع والنظرة الاقتصادية الإيجابية نسبياً إلى جنوب الصحراء الأفريقية من بين العوامل المسهمة في التحول. وبالإضافة إلى الأنماط التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الصناعات الاستخراجية، فإن ظهور الطبقة المتوسطة يعزز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات مثل الخدمات المصرفية وتجارة التجزئة والاتصالات وهو ما تدل عليه الزيادة في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في عام ٢٠١١.

وكان الهبوط الكلي في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى أفريقيا راجعاً بصفة أساسية إلى خفض التدفقات من البلدان المتقدمة، وهو ما جعل البلدان النامية تزيد حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى القارة (من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١١ في مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة).

جنوب شرق آسيا يلحق بشرق آسيا

في المناطق النامية بشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، بلغت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات قياسية جديدة، إذ بلغ إجمالي التدفقات الداخلة ٣٣٦ مليار دولار، تمثل ٢٢ في المائة من التدفقات العالمية الداخلة. وتواصل منطقة جنوب شرق آسيا، التي ازدادت فيها التدفقات الداخلة بنسبة ٢٦ في المائة بالغة ١١٧ مليار دولار، تحقيق نمو في الاستثمار الأجنبي المباشر أسرع من شرق آسيا، رغم أن الأخيرة لا تزال مهيمنة بحجم ٢١٩ مليار دولار، بزيادة نسبتها تسعة في المائة. وشهدت ارتفاعاً كبيراً أربع اقتصادات في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) هي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وسنغافورة، وماليزيا.

الشكل ٤ - إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠١١ (تصنيف الأرباح)

فوق التوقعات	وفقاً للتوقعات	دون التوقعات	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جنوب أفريقيا، فنلندا، كولومبيا	بولندا، تايلند، رومانيا، كمبوديا، ماليزيا، المملكة المتحدة	إستونيا، آيرلندا، بلجيكا، بنما، الجمهورية التشيكية، سنغافورة، السويد، سويسرا، هونغ كونغ (الصين)، هنغاريا	عالي الربع الأول
الأرجنتين، ألمانيا، إيطاليا	البرتغال، البوسنة والهرسك، السلفينيا، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، المغرب، الرويح، هندوراس	ترينيداد وتوباغو، قبرص، هولندا	الربع الثاني
إندونيسيا، إكوادور، سري لانكا، الصين، غواتيمالا	إسبانيا، أوكرانيا، لاتفيا، نيوزيلندا	بلغاريا، شيلي، جامايكا	الربع الثالث
باراغواي، تركيا، الجزائر، الفلبين، فيتوولا (جمهورية - البوليفارية)، كوريا (جمهورية)، كينيا، مقاطعة تاوان الصينية، الهند، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان	الاتحاد الروسي، إسرائيل، المكسيك، المملكة العربية السعودية	بربادوس، برمودا، جزر البهاما، لكسمبرغ	الربع الرابع
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول	منخفض

إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل/الناجح المحلي الإجمالي

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

ويعد مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر أول محاولة لإجراء تحليل مقارن منظم لما يساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، وهو ميدان بياناته نادرة للغاية. وسيواصل الأونكتاد أبحاثه بشأن أثر الاستثمار والسعي إلى التحسن في مجال جمع البيانات والمنهجية المتبعة في وضع المؤشر. والأونكتاد مستعد للتعامل مع واضعي السياسات في تفسير النتائج، ومساعدة البلدان على تحسين جمع البيانات الوطنية.

نامية وانتقالية من بين أعلى ١٠ دول مقارنة بـ ٤ دول فقط منذ العقد الماضي. وأحد القادمين الجلود في الصفوف الأمامية لعام ٢٠١١ هو دولة منغوليا. وعلى مقربة من أعلى ١٠ دول يوجد عدد من البلدان الأخرى التي شهدت تحسناً كبيرة في ترتيبها، ومن بينها غانا بالمركز ١٦، وموزامبيق بالمركز ٢١ ونيجيريا بالمركز ٢٣. ومقارنة مؤشر اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشر آخر للأونكتاد وهو مؤشر إمكانات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبين أن عدداً من الاقتصادات النامية والانتقالية تمكنت من اجتذاب استثمار أجنبي مباشر أكبر من المتوقع، ومن هذه الاقتصادات ألبانيا وكمبوديا ومدغشقر ومنغوليا. واجتذبت بلدان أخرى استثماراً أجنبياً مباشراً أقل من المتوقع نظراً لقدرتها الاقتصادية، ومن هذه البلدان الأرجنتين والفلبين وسلوفينيا وجنوب أفريقيا.

يصنف مؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر للأونكتاد - والذي أُحدث في تقرير *الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢* - الاقتصادات على أساس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الأجنبية المنتسبة في اقتصادها، من حيث القيمة المضافة والتوظيف والأجور وعوائد الضرائب والصادرات ونفقات البحوث والتطوير وتكوين رأس المال (على سبيل المثال: حصة التوظيف في الشركات الأجنبية المنتسبة في إجمالي التوظيف الرسمي في كل بلد، وما إلى ذلك) وتعد هذه المتغيرات من أهم مؤشرات التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر. وطبقاً للمؤشر، في عام ٢٠١١ فإن الاقتصاد المضيف ذا أكبر إسهام من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر كانت هنغاريا ومن بعدها بلجيكا وجمهورية التشيك. وبين مؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر للأونكتاد إسهامات أعلى نسبياً للشركات التابعة الأجنبية في الاقتصادات المحلية في البلدان النامية وخاصة أفريقيا في القيمة المضافة والتوظيف، وتوليد الصادرات ونفقات البحث والتطوير.

وتبين مقارنة مؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر بوزن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما (الشكل ٤) أن عدداً من الاقتصادات النامية والانتقالية تحقق أثراً اقتصادياً إيجابياً "لكل وحدة من وحدات الاستثمار الأجنبي المباشر" أعلى من الاقتصادات الأخرى. بما فيها الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا وبدرجة أقل كل من البرازيل والصين ورومانيا. وفي حالات أخرى، يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل أقل من المتوقع نظراً لحجم الأرصدة الموجودة في البلد، كما هو الشأن في بلغاريا وشيلي وجامايكا. وتشتمل المجموعة الثانية أيضاً على عدد من الاقتصادات التي تحتذب استثمارات كبيرة نتيجة لنظامها المالي إلى حد كبير ولكن دون أن يخلف ذلك أثراً كبيراً في الاقتصاد المحلي.

الجدول ٤ - مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٩٠-٢٠١١
القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	الموسم ٢٠٠٧ ٢٠٠٥	١٩٩٠	البند
١٥٢٤	١٣٠٩	١١٩٨	١٤٧٣	٢٠٧	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر
١٦٩٤	١٤٥١	١١٧٥	١٥٠١	٢٤١	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٠٤٣٨	١٩٩٠٧	١٨٠٤١	١٤٥٨٨	٢٠٨١	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
٢١١٦٨	٢٠٨٦٥	١٩٣٢٦	١٥٨١٢	٢٠٩٣	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
١٣٥٩	١١٧٨	٩٦٠	١٠٢٠	٧٥	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
٧,١	٦,٣	٥,٦	٧,٣	٤,٢	معامل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
١٤٧٠	١٢٧٨	١٠٤٩	١١٠٠	١٢٢	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
٧,٣	٦,٤	٥,٦	٧,٢	٦,١	معامل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
٥٢٦	٣٤٤	٢٥٠	٧٠٣	٩٩	عمليات الاندماج والتملك للشركات غير الحدود
٢٧٨٧٧	٢٥٦٢٢	٢٣٨٦٦	٢٠٦٥٦	٥١٠٢	مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة
٧١٨٣	٦٥٦٠	٦٣٩٢	٤٩٤٩	١٠١٨	القيمة المضافة للشركات الأجنبية المنتسبة
٨٢١٣١	٧٥٦٠٩	٧٤٩١٠	٤٣٦٢٣	٤٥٩٩	مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة
٧٣٥٨	٦٢٦٧	٥٠٦٠	٥٠٠٣	١٤٩٨	صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة
٦٩٠٦٥	٦٣٩٠٣	٥٩٨٧٧	٥١٥٩٣	٢١٤٥٨	العملة المستخدمة في الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)
٦٩٦٦٠	٦٣٠٧٥	٥٧٩٢٠	٥٠٤١١	٢٢٢٠٦	الناتج المحلي الإجمالي
١٥٧٧٠	١٣٩٤٠	١٢٧٣٥	١١٢٠٨	٥١٠٩	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
٢٤٢	٢١٨	٢٠٠	١٥٦	٢٩	عائدات الأتاوات ورسوم الترخيص
٢٢٠٩٥	١٨٨٢١	١٥١٩٦	١٥٠٠٨	٤٣٨٢	صادرات السلع والخدمات

المصادر: الأونكتاد.

مؤشرات الأونكتاد لجذب الاستثمار الأجنبي وإسهامه توضح أن البلدان النامية تتقدم الصفوف

يضع مؤشر الأونكتاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يقيس نجاح الاقتصادات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يجمع إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الداخلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي)، ثمانية اقتصادات

الدول المضيفة، ومؤسسات تمويل التنمية، أو غيرهم من مستثمري القطاع الخاص القادرين على المساهمة في هذه المشاريع بالقدرات الفنية والإدارية.

الشركات عبر الوطنية لا تزال تتحجم عن استثمار حيازاتها النقدية القياسية

ارتفع النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية المنتسبة في عام ٢٠١١ عبر كل المؤشرات الكبرى للإنتاج الدولي (الجدول ٤). فخلال ذلك العام، وظفت هذه الشركات المنتسبة ٦٩ مليون عامل، حققوا مبيعات بقيمة ٢٨ تريليون دولار، وحققوا قيمة مضافة قدرها ٧ تريليونات دولار. وتعكس البيانات القادمة من الدراسة الاستقصائية السنوية التي يصدرها الأونكتاد حول أكبر مائة شركة عبر وطنية الاتجاه الصاعد بشكل عام في الإنتاج الدولي، مع نمو في الأصول الأجنبية والمبيعات والوظائف لهذه الشركات بشكل كبير وأسرع من مثيلاتها في الاقتصاد الوطني.

على الرغم من التقدم التدريجي للإنتاج العالمي من جانب الشركات عبر الوطنية، فإن مستوياتها القياسية من النقد لم تترحم بعد إلى نمو مستدام في مستويات الاستثمار. ويقدر الأونكتاد أن هذه المستويات النقدية قد وصلت إلى ما يزيد على خمسة تريليونات دولار، بما فيها عائدات تم تحصيلها من الخارج. وتظهر بيانات أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية أنه خلال الأزمة المالية العالمية خفضت هذه الشركات نفقاتها الرأسمالية في الأصول وعمليات التملك الإنتاجية (خاصة عمليات التملك الأجنبية) لصالح الموجودات النقدية. وبلغت المستويات النقدية لهذه الشركات المائة وحدها إلى الذروة في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١,٠٣ تريليون دولار، منها ١٦٦ مليار دولار إضافية - فوق المستويات التي أشار إليها متوسط الموجودات النقدية المتوسطة لما قبل الأزمة. ورغم أن الأرقام الحديثة تشير إلى أن النفقات الرأسمالية للشركات عبر الوطنية في الأصول وعمليات التملك الإنتاجية تزداد، إذ ارتفعت بنسبة ١٢ في المائة عام ٢٠١١، فإن النقد الإضافي الذي تملكه، والذي يقدر بحوالي ١٠٥ مليارات دولار في عام ٢٠١١، لا يزال غير مستغل بالكامل. وستواصل حالة عدم الاستقرار المتجددة في الأسواق المالية الدولية تشجيع الاحتفاظ بالنقد والاستخدامات الأخرى للنقد مثل تسديد العوائد أو تقليص مستويات المديونية. ومع ذلك فإنه مع تحسن الظروف فإن حالة "الاحتجاز" النقدي الحالية قد تؤدي إلى ارتفاع مستقبلي في الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتنج عن إسقاط بيانات أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية على قيمة حوالي خمسة تريليونات دولار للموجودات النقدية لكامل الشركات عبر الوطنية، وجود أموال قابلة للاستثمار بقيمة تزيد على ٥٠٠ مليار دولار، أو ما يقارب ثلث التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاندماج والتملك عبر الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة) (الجدول ٣). انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات في عام ٢٠١١ بعد أن هبط بشكل حاد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ليصل إلى ٥٧٠ مليار دولار. كما قلب الاستثمار في القطاع الرئيسي الاتجاه السلي للعامين الماضيين ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وقد ارتفعت حصة كلا القطاعين بشكل طفيف على حساب التصنيع. وبصفة إجمالية فإن أكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبتروكيمياويات، والرفاق (الكهرباء والغاز والماء) والنقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز الحقلية).

الجدول ٣- توزيع قطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

العام	القيمة			الحصة	
	الرئيسية	التصنيع	الخدمات	الرئيسية	التصنيع
متوسط ٢٠٠٥-٢٠٠٧	١٣٠	٦٧٠	٨٢٠	٨	٤١
٢٠٠٧	٢٣٠	٩٨٠	١١٣٠	١٠	٤٢
٢٠٠٨	١٧٠	٥١٠	٦٣٠	١٣	٣٩
٢٠٠٩	١٤٠	٦٢٠	٤٩٠	١١	٥٠
٢٠١٠	٢٠٠	٦٦٠	٥٧٠	١٤	٤٦
٢٠١١					

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

صناديق الثروة السيادية تظهر قدرتها على الاستثمار في التنمية

مقارنة بأصول تقدر بحوالي خمسة تريليونات دولار قيد الإدارة، لا تزال قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لصناديق الثروة السيادية صغيرة نسبياً. وبحلول عام ٢٠١١، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي لهذه الصناديق ما قدره ١٢٥ مليار دولار، يُستثمر أكثر من ربعه في البلدان النامية. غير أن صناديق الثروة السيادية، بنظرها بعيدة المدى وذات الواجهة الاستراتيجية نحو الاستثمار، تبدو في مكان جيد يسمح لها بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وتفسح هذه الصناديق مجالاً لكي تكون قادرة على الاستثمار في تطوير البنية الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية - وهما العنصران الحيويان في كثير من أقل البلدان نمواً - وفي التنمية الصناعية، ومنها بناء صناعات خضراء. ولزيادة استثمارها في هذه المجالات، تستطيع صناديق الثروة السيادية العمل في شراكة مع حكومات

كما حسن ارتفاع قيمة الين القوة الشرائية للشركات اليابانية عبر الوطنية، ونتج عن ذلك مضاعفة تدفقها الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ليرتفع صافي عمليات شراء التملك والاندماجات في أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة ١٣٢ في المائة.

وهبط الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات النامية بنسبة أربعة في المائة ليصل إلى ٣٨٤ مليار دولار عام ٢٠١١، رغم أن حصتها في التدفقات العالمية الخارجة ظلت مرتفعة عند ٢٣ في المائة. وهبطت التدفقات القادمة من أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ١٧ في المائة، وهذا يرجع بشكل كبير إلى عودة رأس المال إلى المنطقة (بحسب كتدفقات خارجة سلبية) متحفزا جزئيا باعتباريات مالية (أسعار تبادل العملات، وفروق أسعار الفائدة). وأصبحت التدفقات القادمة من شرق وجنوب شرق آسيا بالركود بشكل كبير (مع هبوط مقداره ٩ في المائة في التدفقات القادمة من شرق آسيا) بينما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من غرب آسيا بشكل كبير ليصل إلى ٢٥ مليار دولار.

عمليات الاندماج والتملك تنتعش ولكن الاستثمار في المجالات الجديدة يسيطر

ارتفعت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بنسبة ٥٣ في المائة في عام ٢٠١١ لتصل إلى ٥٢٦ مليار دولار، بفضل ارتفاع عدد الصفقات الكبرى (التي تزيد قيمتها على ثلاثة مليارات دولار) إلى ٦٢ صفقة في عام ٢٠١١، مقابل ٤٤ صفقة في عام ٢٠١٠. وهذا يعكس القيمة المتنامية للأصول في أسواق الأوراق المالية والقدرة المالية المتزايدة للمشتريين على تنفيذ مثل هذه العمليات. وظلت مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة، التي هبطت من حيث القيمة لعامين على التوالي، ثابتة في عام ٢٠١١ عند مستوى ٩٠٤ مليارات دولار. وواصلت الاقتصادات النامية والانتقالية استضافة أكثر من ثلثي إجمالي قيمة الاستثمارات في المجالات الجديدة في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من أن النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ كان مدفوعا بشكل كبير بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، فإن إجمالي قيمة مشاريع الاستثمارات في المجالات الجديدة لا تزال أعلى بكثير من مثيلتها في عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، كما كان عليه الحال منذ الأزمة المالية.

تحول في القطاع الرئيسي والخدمي للاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة (الرئيسي والتصنيعي والخدمي)، طبقاً لبيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يضم عمليات

الجدول ٢- ملخص النتائج الاقتصادية القياسية على سيناريوهات خط الأساس المتوسطة المدى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة (مليارات الدولارات)

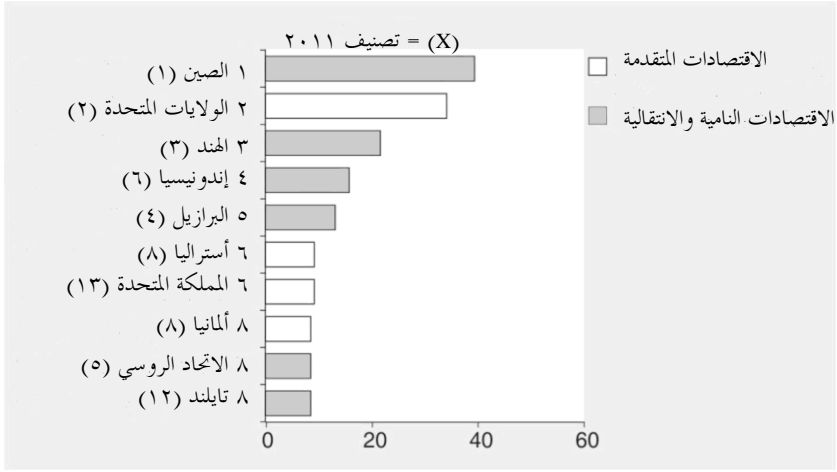
المنطقة المضيفة	الموسم		٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	التوقعات		
	٢٠٠٧	٢٠١١				٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١٣
التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر	١٤٧٣	١٣٤٤	١١٩٨	١٣٠٩	١٥٢٤	-١٤٩٥	-١٦٣٠	-١٧٠٠
البلدان المتقدمة	٩٧٢	٦٥٨	٦٠٦	٦١٩	٧٤٨	-٧٣٥	-٨١٠	-٨٤٠
الاتحاد الأوروبي	٦٤٦	٣٦٥	٣٥٧	٣١٨	٤٢١	-٤١٠	-٤٣٠	-٤٤٠
أمريكا الشمالية	٢٥٣	٢١٨	١٦٥	٢٢١	٢٦٨	-٢٥٥	-٢٨٠	-٢٩٠
البلدان النامية	٤٤٣	٦٠٧	٥١٩	٦١٧	٦٨٤	-٦٧٠	-٧٢٠	-٧٥٥
أفريقيا	٤٠	٤٦	٥٣	٤٣	٤٣	٦٥-٥٥	٨٥-٧٠	-٧٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١٦	١٨٥	١٤٩	١٨٧	٢١٧	-١٩٥	-٢١٥	-٢٠٠
آسيا	٢٨٦	٣٧٤	٣١٥	٣٨٤	٤٢٣	-٤٢٠	-٤٤٠	-٤٦٠
الاقتصادات الانتقالية	٥٩	٧٩	٧٢	٧٤	٩٢	-٩٠	-١٠٠	-١١٠

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

التدفقات العالمية الخارجة والمتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر المدفوعة بالاقتصادات المتقدمة

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان المتقدمة بمدة عام ٢٠١١، بنسبة ٢٥ في المائة، ليصل إلى ١,٢٤ تريليون دولار. وبينما أسهمت التكتلات الاستثمارية الرئيسية الثلاثة للاقتصاد المتقدم - الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية واليابان - في هذه الزيادة فإن العوامل الرئيسية الدافعة اختلفت في كل واحدة منها. فقد شكل المستوى القياسي من العائدات التي أعيد استثمارها (٨٢ في المائة من إجمالي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر)، والنتائج جزئياً عن ازدياد الحيازات النقدية الأجنبية للشركات عبر الوطنية، الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة. وقاد زيادة التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.

الشكل ٣- أعلى ١٠ اقتصادات مضيئة محتملة للشركات عبر الوطنية لفترة ٢٠١٢-٢٠١٤
(نسبة مئوية من المشاركين في الاستقصاء الذين اختاروا الاقتصاد كأعلى وجهة)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

وسوف يكون النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢ معتدلاً في المجموعات الثلاث جميعاً - الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية (الجدول ٢). وفي المناطق النامية، تعتبر حالة أفريقيا جديدة بالملاحظة حيث من المتوقع أن تنتعش التدفقات الداخلة إليها. وفي المقابل، يتوقع أن يكون النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر معتدلاً في آسيا (بما في ذلك شرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا وغرب آسيا) وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن تنمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية بصورة أكبر في عام ٢٠١٢ وأن تتجاوز ذروة ٢٠٠٧ وذلك في عام ٢٠١٤.

الجدول ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة، ٢٠٠٩-٢٠١١

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر		
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
العالم	١ ١٩٧,٨	١ ٣٠٩,٠١	١ ٥٢٤,٤	١ ١٧٥,١	١ ٤٥١,٤	١ ٦٩٤,٤
الاقتصادات المتقدمة	٦٠٦,٢	٦١٨,٦	٧٤٧,٩	٨٥٧,٨	٩٨٩,٦	١ ٢٣٧,٥
الاقتصادات النامية	٥١٩,٢	٦١٦,٧	٦٨٤,٤	٢٦٨,٥	٤٠٠,١	٣٨٣,٨
أفريقيا	٥٢,٦	٤٣,١	٤٢,٧	٣,٢	٧,٠	٣,٥
شرق وجنوب شرق آسيا	٢٠٦,٦	٢٩٤,١	٣٣٥,٥	١٧٦,٦	٢٤٣,٠	٢٣٩,٩
جنوب آسيا	٤٢,٤	٣١,٧	٣٨,٩	١٦,٤	١٣,٦	١٥,٢
غرب آسيا	٦٦,٣	٥٨,٢	٤٨,٧	١٧,٩	١٦,٤	٢٥,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤٩,٤	١٨٧,٤	٢١٧,٠	٥٤,٣	١١٩,٩	٩٩,٧
الاقتصادات الانتقالية	٧٢,٤	٧٣,٨	٩٢,٢	٤٨,٨	٦١,٦	٧٣,١
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهشة والصغيرة	٤٥,٢	٤٢,٢	٤٦,٧	٥,٠	١١,٥	٩,٢
أقل البلدان نمواً	١٨,٣	١٦,٩	١٥,٠	١,١	٣,١	٣,٣
البلدان النامية غير الساحلية	٢٨,٠	٢٨,٢	٣٤,٨	٤,٠	٩,٣	٦,٥
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٤,٤	٤,٢	٤,١	٠,٣	٠,٣	٠,٦
<i>للتكرار: النسبة المئوية المئوية للنصيب في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر</i>						
الاقتصادات المتقدمة	٥٠,٦	٤٧,٣	٤٩,١	٧٣,٠	٦٨,٢	٧٣,٠
الاقتصادات النامية	٤٣,٣	٤٧,١	٤٤,٩	٢٢,٨	٢٧,٦	٢٢,٦
أفريقيا	٤,٤	٣,٣	٢,٨	٠,٣	٠,٥	٠,٢
شرق وجنوب شرق آسيا	١٧,٢	٢٢,٥	٢٢,٠	١٥,٠	١٦,٧	١٤,٢
جنوب آسيا	٣,٥	٢,٤	٢,٦	١,٤	٠,٩	٠,٩
غرب آسيا	٥,٥	٤,٤	٣,٢	١,٥	١,١	١,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٥	١٤,٣	١٤,٢	٤,٦	٨,٣	٥,٩
الاقتصادات الانتقالية	٦,٠	٥,٦	٦,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٣
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهشة والصغيرة^(١)	٣,٨	٣,٢	٣,١	٠,٤	٠,٨	٠,٥
أقل البلدان نمواً	١,٥	١,٣	١,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٤
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصادر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

(أ) دون عددها مرتين.

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى عبر كل التجمعات الاقتصادية الكبرى

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بقوة في عام ٢٠١١، لتصل إلى ٧٤٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢١ في المائة عن ٢٠١٠. ومع ذلك ظل مستوى التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان أدنى بمقدار الربع عن مستوى متوسط ثلاث سنوات قبل الأزمة. وعلى الرغم من هذه الزيادة، واصلت الاقتصادات النامية والانتقالية معاً الاستحواذ على أكثر من نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (٤٥ في المائة و٦ في المائة على التوالي) في ذلك العام بينما حققت تدفقاتها الداخلة مجتمعتين رقماً قياسياً عالياً جديداً لترتفع بنسبة ١٢ في المائة إلى ٧٧٧ مليار دولار (الجدول ١). ويشير بلوغ هذا المستوى المرتفع من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة الاقتصادية والمالية إلى وجود دينامية اقتصادية ودور قوي لهذه البلدان في التدفقات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر وفي محافظتها على هذه الحصة في الوقت الذي انتعشت الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١١.

ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية كانت تقوده زيادة في آسيا بنسبة ١٠ في المائة وزيادة قدرها ١٦ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية بنسبة ٢٥ في المائة لتصل إلى ٩٢ مليار دولار. وواصلت التدفقات إلى أفريقيا، في المقابل، انخفاضها للعام الثالث على التوالي، ولكن الانخفاض كان هامشياً. وظلت أفقر الدول تعاني من ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر، لتراجع التدفقات المتجهة إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة ١١ في المائة لتتدن إلى ١٥ مليار دولار.

تشير المؤشرات إلى أن الاقتصادات النامية والانتقالية ستواصل ملاحقة خطى النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجل المتوسط. وقد صنف تنفيذيو الشركات عبر الوطنية الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية السنوية لهذا العام ٦ اقتصادات نامية وانتقالية لتكون من بين أعلى ١٠ وجهات محتملة للفترة المنتهية في ٢٠١٤، لتقفز إندونيسيا مرتبتين وتدخل في أعلى خمس وجهات للمرة الأولى (الشكل ٣).

توقعات متوسطة الأجل متفائلة بحذر

تواصل توقعات الأونكتاد على المدى المتوسط والمبينة على أسس الاقتصاد الكلي الإشارة إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل معتدل ولكن بخطى ثابتة، لتصل إلى ١,٨ تريليون دولار و١,٩ تريليون دولار في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي، بما يحول دون صدمات اقتصاد كلي. ولا تزال حالة عدم اليقين لدى المستثمرين حيال مسار الأحداث الاقتصادية مرتفعا. تكشف الدراسة الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي التي يصدرها الأونكتاد، والتي تستطلع آراء الشركات عبر الوطنية حول خططها الاستثمارية، أنه بينما يتجاوز المشاركون في الاستقصاء المشائمون بشأن مناخ الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٢ عدد المتفائلين بمقدار ١٠ نقاط مئوية، فإن أكبر مجموعة منفردة من المشاركين في الاستقصاء - قرابة النصف - إما محايدون أو لم يتوصلوا إلى قرار (الشكل ٢). الاستجابات الخاصة بالمدى المتوسط، بعد عام ٢٠١٢ ترسم صورة أكثر تفاؤلا. وعند سؤالهم عن نفقاتهم المستقبلية المقررة للاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أكثر من نصف عدد المشاركين زيادة في الفترة من ٢٠١٢ و٢٠١٤، مقابل مستويات ٢٠١١.

الشكل ٢- نظرة الشركات عبر الوطنية لمناخ الاستثمار العالمي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (الإجابات بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

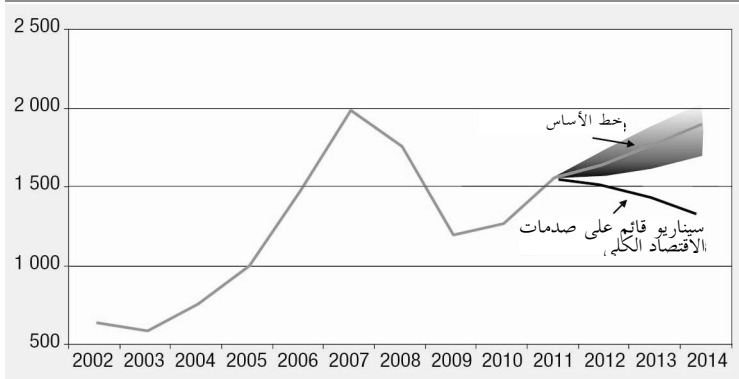
عرض عام اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي يفقد الزخم في عام ٢٠١٢

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ١٦ في المائة عام ٢٠١١، لتتجاوز مستوى ما قبل الأزمة في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ لأول مرة، وذلك على الرغم من الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولأزمات الديون السيادية المستمرة. وهذه الزيادة حدثت أمام خلفية من الأرباح الأعلى للشركات عبر الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي نسبياً في البلدان النامية خلال ذلك العام.

إن ظهور طفرة جديدة من أوجه عدم التيقن الاقتصادي واحتمال معدلات نمو أكثر انخفاضاً في الأسواق الناشئة الكبرى يهددان بتقليص هذا الاتجاه الإيجابي في عام ٢٠١٢. وتوقع الأونكتاد أن يبطئ معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢، مع بلوغ التدفقات إلى ما يقارب ١,٦ تريليون دولار أمريكي (انظر الشكل ١). وتشير المؤشرات الرائدة إلى هذا الاتجاه، مع تراجع قيمة عمليات اندماج وتملك الشركات عبر الحدود والاستثمارات في المجالات الجديدة في الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢، ويشير ضعف قيمة الإعلانات عن عمليات اندماج وتملك الشركات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون بطيئة في الجزء اللاحق من العام.

الشكل ١ - التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٢-٢٠١١، والإسقاطات المتعلقة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

ويمكن استخدام إطار الأونكتاد كنقطة مرجعية لوضعي السياسات في صياغة سياسات الاستثمار الوطنية وفي التفاوض حول اتفاقيات الاستثمار الدولية أو مراجعتها. كما يوفر هذا الإطار لغة مشتركة للنقاش والتعاون حول سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وقد تم تصميم الإطار ليكون "وثيقة حية" وله نسخة منشورة على شبكة الإنترنت بهدف إنشاء منبر تفاعلي ومفتوح المصدر يدعو المجتمع الاستثماري لتبادل الآراء والمقترحات والتجارب حول هذا الإطار من أجل التنمية الشاملة والتشاركية لسياسات الاستثمار المستقبلية.

ويعد وضع سياسات الاستثمار الدولي في تغير مستمر. فالعدد السنوي لمعاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة يواصل الهبوط، بينما يزداد وضع سياسات الاستثمار الإقليمية. ويزداد النمو المستدام بروزاً في وضع سياسات الاستثمار الدولية. وظهر العديد من الأفكار لإصلاح تسوية النزاعات بين الدولة والمستثمرين، ولكن القليل منها تم تطبيقه.

ويحتاج الموردون إلى دعم للامتثال لقواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات. وغالباً ما تمثل قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الوطنية تحديات للموردين في البلدان النامية (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) والتي يجب عليها أن تلتزم وتقدم تقارير في ظل معايير متعددة ومتفرقة. ويستطيع صانعو السياسات رفع هذه التحديات وخلق فرص جديدة للموردين عن طريق دمج قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في برامج تنمية المشاريع وبناء القدرات. كما تستطيع الشركات عبر الوطنية تنسيق المعايير والمتطلبات بشأن الإبلاغ على مستوى الصناعات.

إطار سياسات الاستثمار للأونكتاد للتنمية المستدامة

يعتبر حشد الاستثمار وضمان مساهمته في التنمية المستدامة أولوية لجميع البلدان. ويظهر الآن جيل جديد من السياسات الاستثمارية تسعى إلى وضع أجندة سياسات إنمائية أكثر اتساعاً وتعقيداً مع بناء أو حفظ مناخ استثماري موات بصفة عامة.

ويضع "الجيل الجديد" من السياسات الاستثمارية النمو الشامل والتنمية المستدامة في قلب الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار والاستفادة منه. وهذا يؤدي إلى تحديات محددة تقف عائقاً في طريق سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، تشتمل هذه التحديات على دمج السياسة الاستثمارية في استراتيجية التنمية، ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسة الاستثمارية، وضمان صواب السياسة الاستثمارية وفعاليتها. وأما على المستوى الدولي، فهناك حاجة إلى تقوية البعد الإنمائي لاتفاقيات الاستثمار الدولية، وإلى موازنة حقوق الدول والمستثمرين وواجباتهم، وإدارة التعقيد العام لنظام اتفاقيات الاستثمار الدولية.

ولمواجهة هذه التحديات وضع الأونكتاد إطاراً شاملاً لسياسات استثمارية للتنمية المستدامة يتألف من '١' مبادئ أساسية لصناعة سياسة الاستثمار و'٢' مبادئ توجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية و'٣' خيارات لتصميم اتفاقيات الاستثمار الدولية واستخدامها.

وتوجد في حوزة صناديق الثروة السيادية إمكانات هائلة للاستثمار في التنمية. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر للصناديق السيادية صغيرا نسبيا. فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم للصناديق السيادية ما يقدر بحوالي ١٢٥ مليار دولار عام ٢٠١١، ربعها في البلدان النامية. ويمكن للصناديق السيادية أن تعمل في شراكة مع الحكومات المضيفة لها، ومؤسسات تمويل التنمية، أو غيرها من مستثمري القطاع الخاص من أجل الاستثمار في البنية الأساسية والزراعة والتنمية الصناعية، بما في ذلك بناء صناعات خضراء.

وحقق الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية تقدما، ولكنها لا تزال تحجم عن استثمار حيازاتها النقدية التي سجلت رقما قياسيا. ففي عام ٢٠١١، وظفت الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات عبر الوطنية ما يقرب من ٦٩ مليون عامل، حققوا ٢٨ تريليون دولار أمريكي في شكل مبيعات، و٧ تريليونات دولار في شكل قيمة مضافة، وزيادة قدرها ٩ في المائة عن عام ٢٠١٠. وتحتفظ الشركات عبر الوطنية بمستويات قياسية من النقد لم تترجم حتى الآن إلى نمو مستدام في الاستثمار. وقد يشعل "الاحتجاز" الحالي للنقد ارتفاعا مستقبليا في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير مؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد للأونكتاد إلى إسهامات أعلى نسبيا من جانب الشركات الأجنبية المنتسبة للاقتصادات المضيفة في البلدان النامية، وخاصة أفريقيا، في القيمة المضافة والتوظيف وتوليد الأجر وعائدات الضرائب وتوليد الصادرات وتكوين رأس المال. وتشير التصنيفات أيضا إلى البلدان التي بها إسهامات أقل من المتوقع من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أن للسياسة دورا في تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

اتجاهات سياسات الاستثمار

واصل الكثير من البلدان تحرير الاستثمار الأجنبي وتعزيزه في صناعات عديدة لتحفيز النمو عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه استمر تطبيق تدابير تنظيمية وتقييدية جديدة وتشمل ما يتعلق بأسباب خاصة بالسياسة الصناعية. وأصبحت هذه التدابير واضحة في تسوية سياسات دخول للمستثمرين الأجانب في مجالات مثل الزراعة وصناعة الأدوية وفي الصناعات الاستخراجية ومن بينها التأميم ومتطلبات التصفيات، وفي اتجاه أكثر حرجا نحو خروج تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته

تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية متوسط ما قبل الأزمة عام ٢٠١١، لتصل إلى ١,٥ تريليون دولار أمريكي على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي. غير أنها ظلت أقل بنسبة ٢٣ في المائة من ذروتها عام ٢٠٠٧.

ويتوقع الأونكتاد نمواً أقل للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٢، لتبلغ التدفقات قيمة ١,٦ تريليون دولار أمريكي. وتراجعت المؤشرات الرئيسية - قيمة عمليات اندماج والتملك عبر الحدود واستثمارات المجالات الجديدة - في الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢، ولكن تساهم الأساسيات والأرباح المرتفعة والحيازات النقدية في دعم النمو المعتدل للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير التوقعات طويلة الأجل إلى ارتفاع معتدل ولكن ثابت، ليصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١,٨ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣ وإلى ١,٩ تريليون دولار عام ٢٠١٤، مما يحول دون حدوث أي صدمات اقتصادية كلية.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في جميع التجمعات الاقتصادية الكبرى عام ٢٠١١. كما زادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٢١ في المائة فبلغت ٧٤٨ مليار دولار أمريكي. وفي البلدان النامية زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١١ في المائة ليصل إلى رقم قياسي مقداره ٦٨٤ مليار دولار أمريكي. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الانتقالية بنسبة ٢٥ في المائة إلى ٩٢ مليار دولار أمريكي. وكانت الاقتصادات النامية والانتقالية تمثل ٤٥ في المائة و ٦ في المائة على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وتشير توقعات الأونكتاد إلى أن هذه البلدان ستحافظ على مستوياتها العالية من الاستثمار خلال السنوات الثلاث القادمة.

وشهدت أفريقيا وأقل البلدان نمواً عاملاً ثالثاً من هبوط التدفقات المتجهة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن الفرص في أفريقيا واعدة. فهبوط عام ٢٠١١ في التدفقات إلى القارة كان يرجع بشكل كبير إلى تصفيات في شمال أفريقيا. وفي المقابل فإن التدفقات الداخلة إلى جنوب الصحراء الأفريقية تعافت لتصل إلى ٣٧ مليار دولار، أي ما يقرب من ذروتها التاريخية.

المحتويات

الصفحة

viii	الرسائل الرئيسية.....
١	عرض عام.....
١	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته.....
١٣	الاتجاهات الأخيرة بحسب المنطقة.....
١٩	اتجاهات سياسات الاستثمار.....
٢٥	إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.....

بونيبيا، وشانتال دوباسكييه، وفولفيا فارينيللي، وتوريبيورن فريديريكسون، وكالمان كالتاوي، وفيورينا موجيوني، وكريستوف سبينمان، وبول ويسندورب، وريشارد كوزول - ورايت ومن زملاء في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشعبة التجارة والسلع الدولية.

وأسهم في التقرير أيضاً مسؤولون عديدون من مصارف مركزية ووكالات حكومية، ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

ويجدر بالتنويه البالغ الدعم المالي الذي قُدم من حكومات كل من فنلندا والنرويج والسويد وسويسرا.

شكر وتقدير

قام بإعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ فريق يرأسه جيمس جان، وكان من بين أعضاء الفريق ريتشارد بولجوين، وكويتين ديرييه، وكومي إيندو، وماساتاكافوجيتا، وتوماس فان غيفين، ومايكل هاني، وجواكيم كارل، وغيويونغ ليانغ، وأنتوني ميلر، وحافظ ميرزا، ونيكول موسى، وشين أوهيناتا، وسيرجي ريبنسكي، وأستريت سولستاروفا، وإليزابيث تويرك، ويورغ وير. وأسهم في التقرير أيضاً وولفغانغ ألشنر، وأمار بيكلي، ودولوريس بينتوليليا، وأنا ليزا برامز، وجوزيف كليمانتس، وحامد القاضي، ونويلا غارسيا نيرا، وآرييل إيفانييه، وإليف كاراكاس، وأبراهام نغاش، وفرس روجيد، وديانا روزيرت، وكلاوديا سالغادو، وجون ساسويا، وكاتارينا فورتمان، ويانغجون يو والمتدربة كري جونس.

واستفاد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ من المشورة التي قدمها كل من لورين إيدن، وأرفيند مايارام، وتيد موران، وارجنش نارولا، وكارل سوفان، وبير سوفيه.

وقدم كل من برادلي بواكور وليزان مارتينيس المساعدة في مجال البحث والإحصاءات. وحظيا في ذلك بدعم من هيكتور ديب وغانو سوبرامانيان. وأنتج تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ ونُشر بدعم من إليزابيث أنودو - مارشال، وسيفيرين إكسكوفيه، وروزالينا غويينا، وتاليا مرامو - باشاياني وكاتيا فيو.

وقامت ليز لينغو بتحرير النسخة المعدة للطباعة، وقام 'لورانس دوشين' و'تيس فينتورا' بتنفيذ الحروف. وصممت 'صوفي كومبيت' الغلاف.

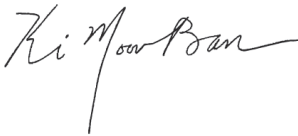
واستفاد الفريق، في مراحل مختلفة من إعداد التقرير وخاصة أثناء الحلقات الدراسية التي نُظمت لمناقشة المسودات الأولى للتقرير، من تعليقات وإسهامات وردت من ماساتو أبي، ومايكل آدو، وكين - إيشي آندو، ويوكي أراي، وناتالي برناسكوي، ومايكل برات، وجيرمي كليغ، وزاكاري دوغلاس، وروبرتو إشاندي، ووينجي فان، وأليخاندرو فايلا، وستيفن غيلب، وروبرت هاوس، وكريستين كوفمان، وأنا جوبان - بريست، ويان كلايهايستر كامب، وجون كلاين، وغالينا كوستيونينا، وماركوس كرايفسكي، وبادما ملامبالي، وكيت مايلز، وبيتر موكلينسكي، وماريت نيلسيس، وفيدريكو أورتنو، وجوست باولين، وأندريا سالديراغا، وستيفن سكيل، وخورخي بينواليس، وستيفن يونغ وزينيو زيجي. ووردت تعليقات أيضاً من زملاء عديدين في الأونكتاد، منهم كيوشي أداشي، وستيفانيا

تصدير

ما تزال توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر مخفوفة بالمخاطر وعدم اليقين. فقد فاقت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات ما قبل الأزمة المالية في ٢٠١١ حيث بلغت ١,٥ تريليون دولار، غير أنه يُتوقع أن يستقر الانتعاش في ٢٠١٢ عند مستوى ١,٦ تريليون دولار. ورغم الحيازات النقدية القياسية، لا يزال يتعين على الشركات عبر الوطنية أن تحول ما لديها من نقد إلى استثمار أجنبي مباشر جديد ومستدام، وليس من الوارد أن تفعل ذلك وعدم الاستقرار قائم في الأسواق المالية الدولية. وحتى إن فعلت، سيتدفق نصف المجموع العالمي إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية، مما يؤكد الدور الإنمائي المهم الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤديه، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً.

بدأت تلوح بوادر خطة أوسع للسياسات الإنمائية جوهرها تحقيق أهداف إنمائية شاملة ومستدامة. وبالنسبة لسياسة الاستثمار، يطرح هذا النموذج تحديات خاصة. فعلى الصعيد الوطني تشمل التحديات دمج سياسة الاستثمار في الاستراتيجية الإنمائية، وإدراج أهداف التنمية المستدامة، وضمان الجدوى والفعالية. وعلى الصعيد الدولي من اللازم تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإدارة طبيعتها المعقدة، والموازنة بين الحقوق والواجبات للدول والمستثمرين.

وعلى هذه الخلفية، يكشف تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام عن إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وتعد تعبئة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة أمراً أساسياً في هذه الحقبة من الأزمات المستمرة والتحديات الاجتماعية والبيئية الملحة. ونحن نتطلع إلى الإطار الإنمائي لما بعد ٢٠١٥، أنه بهذه الأداة الهامة لدى أوساط المستثمرين الدوليين.



توقيع بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠١٢

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

- تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات متعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛
- وتدل الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفرًا أو على أن قيمته لا تُذكر؛
- ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
- وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛
- ويدل استخدام الشَّرطة الأفقية (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛
- ويقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
- وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة وذلك بسبب التقريب.

والمادة الواردة في هذه الدراسة يجوز اقتباسها بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

ملاحظة

شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابعة للأونكتاد، هي مركز تفوق عالمي يتناول القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع في منظومة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الشعبة على خبرة ودراية دولية امتدت ثلاثة عقود ونصف العقد في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلتائية الأغراض الإحصائية أو التحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. والتجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير تتبع التصنيف الذي يسير عليه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة. وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة)، علاوة على أندورا، وبرمودا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وبمقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركات ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد لهذه الشركات أو لأنشطتها.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

2012

نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، 2012

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار



الأمم المتحدة